

الاقتراح بالتصويت كما ورد، فإذا لم يوافق عليه
يعاد للجنة القانونية أقرأ الاقتراح، الذي ورد
من الحكومة لتحديد الأبعاد القصوى والأوزان
الأجالية وقوة المحرك بالنسبة لأوزان المركبات
أو مجموعة من المركبات بنظام يصدر بموجب
هذا القانون وبتنسيق من الوزير، شريطة أن لا
يسمح لي أي حالة من الحالات بتحميل المحور
الأكثر عبثاً في المركبة أو في مجموعة المركبات
أكثر من ثلاثة عشرة طناً وأن لا يزيد الارتفاع

وانتهت الجلسة

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
نائب رئيس المجلس الوطني الاستشاري
كمال الدجاني

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
يحيى الدروبي

الاجلالي عن أربعة أمتار و ٢٠ سم.
من يوافق عليها؟
السيد الأمين العام: ٣٦ من ٤٤.
معالي رئيس المجلس: اذن، تقبل كما وردت،
الآن، ربما كان الوقت مناسب لتأجيل الجلسة.
السيد الأمين العام: (٧) تعيين موعود
وموضوع الجلسة القادمة.
معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة يوم
الاثنين الساعة ١٠،٣٠. (وارفع الجلسة)



المملكة الأردنية الهاشمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة والستين

المنعقدة يوم الاثنين ٢ صفر ١٤٠٤ هجري، الموافق ٧/١١/١٩٨٣ م

(الجلد ٣)

(العدد ٦٥)

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(٢) تلاوة الأجازات والاعتذارات:

- أ. طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني.
ب. طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد مروان الحمود.
ج. طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد جودت السبول.

(٣) القوانين الواردة من الحكومة:

كتاب دولة رئيس الوزراء الألفم رقم ت ج ب / ١٠٠٣١ تاريخ
١٩٨٣/١٠/٣٠ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون التجارة
البحرية لسنة ١٩٨٣، الى المجلس.

* كلمات بعض أعضاء المجلس حول احداث لبنان.

١ - أعد وروّب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه: أمين عام المجلس الوطني
الاستشاري: السيد يحيى الدروبي.

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والإشراف على طباعته مساعد الأمين
العام السيد محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان نصري الشايله
وعسان النجدادي.

تحت إشراف السيد كمال الدجاني

(٤) أجوبة الحكومة على الاستيضاحات:

- أ. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٩٩٠٧/١١/٥٣ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٦ ومرفقه رد الجامعة الأردنية على الاستيضاح رقم ٦٦٠ تاريخ ١٩٨٣/٩/١١ المقدم من عضو المجلس سعادة المهندس هاني أبو حجلة بشأن ذكر الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات الأردنية.
- ب. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٠٠٤١/٢/١١/٥٣ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ ومرفقه رد وزارة الأشغال العامة على الاستيضاح رقم ٦٨٠ تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة المهندس هاني أبو حجلة بشأن مخالفة بعض المؤسسات الحكومية لأحكام المطاوع في قطاع المقاولات المحلية.

(٥) قرارات لجنة الخدمات والمرافق:

- أ. قرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥ بشأن الاقتراح رقم ٤٩٠ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة المهندس هاني أبو حجلة، حول تحويل مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية الى شركة عامة.
- ب. قرار رقم ٧٠ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥ بشأن الاقتراح رقم ١٢٨٠ تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٣ المقدم من بعض أعضاء المجلس حول تملك الوحدات السكنية في اسكان / حنين / مادبا الى ساكنيها.

«مؤجل من الجلسة الرابعة والستين».

(٦) قرارات اللجنة القانونية:

- أ. قرار رقم ٣٢ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٨٣.
- ب. استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ٣١٠ تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٧ بشأن مشروع قانون سلطة المياه لسنة ١٩٨٣ ابتداء من المادة السادسة.

«مؤجل من الجلسة الرابعة والستين».

(٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين الذي يلي القادم الساعة العاشرة والنصف.

٥٢



المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة ١٠،٣٠ صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٣/١١/٧، برئاسة معالي السيد سليمان عرار رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد يحيى الدروبي، وتغيب عن الأعضاء معذوراً السادة: كمال الدجاني، مروان الحمود وجودت السبول.

وحضر من الحكومة:

دولة السيد مضر بدران: - رئيس الوزراء ووزير الدفاع
معالي السيد سالم مساعده: - وزير المالية
معالي السيد معن أبو نوار: - وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار
معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه: - وزير العدل

معالي الدكتور محمد عضوب الزين: - وزير المواصلات
معالي السيد حسن ابراهيم: - وزير شؤون الأرض المحتلة

معالي السيد كامل الشريف: - وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
معالي السيد ابراهيم ايوب: - وزير التمييز
معالي المهندس علي السحجات: - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل
معالي الدكتور زهير ملحس: - وزير الصحة
معالي السيد انعام المفتي: - وزيرة التنمية الاجتماعية
معالي الدكتور جواد العناني: - وزير العمل
معالي السيد وليد عصفور: - وزير الصناعة والتجارة
معالي المهندس عوني المصري: - وزير الأشغال العامة
معالي السيد حسن المومني: - وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
معالي السيد احمد عبيدات: - وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل، أعلن افتتاح الجلسة، أرجو أن تسجل الاسماء، السيد أمين شقير.

هذه نسخة من المحضر



السيد أمين شقير: معالي الرئيس، حضرات الزملاء،

أحداث طرابلس، بل مجزرة طرابلس ونهر البارد والبدوي والتي يزعم الزاعمون أنها مجرد تعبير ساخن عن خلاف استحكم بين فريقي فتح تنوعاً لقصة تاريخية من الخلاف النظري حول استراتيجية الثورة الفلسطينية وحسم الإشكال حول إمكان الحداد الثورة إلى الحلول السلمية التي لا بد وأن تكون استسلامية في طبيعتها ونتائجها، وبالتالي لإيقاف الخطر الذي يكمن في توجه القيادة اليمينية التي يرأسها أبو عمار تحت ستار الشرعية.

هذه الأحداث لا يمكن لأنسان ذي ضمير وعقل أو لأنسان جاد حريص على الثورة وأهدافها كما عبر عنها الميثاق الوطني الفلسطيني وعلى تحصينها ضد الزاقي الانهزامية والاستسلامية، إلا أن يرى فيها حلقة، بل وربما الحلقة الأخيرة من مسلسل تصفية الثورة العربية الفلسطينية، بل القضية نفسها.

ذلك أن تمزيق الثورة الفلسطينية وشرذمتها وتمزيق لحمها وتكسير هيكلها العظمي، إن هو

الا مطلب أساسي في جلة مطالب الاستعمار والصهيونية، وإن هو الا عنصر أساسي من عناصر الاستراتيجية المجرمة التي قاست بين الصهيونية والاستعمار منذ نشوء قضية فلسطين، بل منذ نشوء دولة الصهاينة على أرض فلسطين.

ولعل أكبر وأهم نجاح في وصول هذه الاستراتيجية إلى أهدافها المعلنة وغير المعلنة، في إبادة الشعب العربي الفلسطيني وتفرغ الأرض العربية الفلسطينية منه، تكون في أن يتولى بعض الفلسطينيين بأنفسهم ومن ورائهم بعض العرب تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وتفرغها من مهمتها التاريخية، وتدمير أمل المناضلين من أبناء المناطق المحتلة في الانتصار عليه وتحرير أرضهم، بإيقاع المجازر ضد المقاتلين وضد المدنيين والأمنين من أبناء فلسطين رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، فلا تكون مجزرة كفر قاسم ولا مجزرة تل الزعتر، ولا مجازر صبرا وشاتيلا الا نماذج متواضعة بالقياس لما يستطيع الفلسطينيون أنفسهم أن يفعلوه ضد شعبهم، وضد حركة تحريرهم لقسم ظهرها ووضعها على رفوف التاريخ.

معالي الرئيس،

إن دور النظام السوري الذي أمد المنشقين بكل عناصر القوة العسكرية وبالشعارات التي تبرر انشقاقهم، لا يمكن أن تنفصل عن المخطط الكبير الذي احتوى مجمل أحداث العامين الآخرين، بل الأعوام الثمانية الأخيرة - في لبنان وفي الوطن العربي كله - ولعلنا نتذكر بوضوح كامل، كيف شهدت الأمة العربية أبشع صورة من صور التمزق والتفتت والتناقض على مدى تاريخها الطويل.

وكيف شهدت جهداً منظماً مصمماً على تمزيق لبنان وشرذمة أبنائه، ليكون من المستحيل عليه من بعد العودة إلى وحدته

كشعب وكوطن وأرض، وكيف حول شعب لبنان من شعب يشارك الثورة الفلسطينية ويلتصق بها ويمدها بكل عناصر بقائها وقدراتها على مواجهة العدو الصهيوني، إلى شعب يتطلع إلى لحظة الخلاص منها.

وكيف كان وجود قوات الردع، ردعا لشعب لبنان وتنكيلا به وبقيمه، وظلماً فادحاً يحل به، ليكفر بأنثائه وبغروبه، وتمهد الأرض أمام العدو الصهيوني في هجومه البربري على لبنان عام ١٩٨٢، وليدخل أرض لبنان تحت عين القوات السورية، دون أن يلقي منها أي مقاومة تذكر، ولا حتى في جبال الشوف الشاغرة المنية.

بل لعلنا نتذكر بوضوح كامل، كيف أن هذا النظام قد جعل من نفسه حصان طرواده يستخدمه العدوان الإيراني على أرض العراق، فيغلق خط أنابيب النفط المار بأرض سورية العربية، ليحرم العراق من واحد من أهم مصادر دخله، في وقت كان العراق وبرغم كل ما كان قائماً بينه وبين ذلك النظام من خلافات، ما زال يفي بالتزاماته المالية التي قررها لدول المواجهة مؤتمر القمة العربية في بغداد، بما فيها سورية، وليغري نظام الحمصي بمتابعة الحرب الظالمة على العراق من أجل احتلاله وفتح أبواب الوطن العربي أمام الهجوم البربرية الجديدة، لتدمر لا حضارة أمتنا لحسب ولكن روحها ومستقبلها.

معالي الرئيس،
حضرات الزملاء،

إن كل ما يجري على أرض وطننا ومنذ سنوات عديدة، إنما ينصب في قناة الأعداء، ويوظف لحسابهم وعضد قدراتهم ويزيد في امكاناتهم على تصفية القضية الفلسطينية، والتعفية عليها عفاة كاملاً ونهائياً.

وأن ما يجري اليوم في طرابلس وفي مخيم البداوي ومخيم نهر البارد، هو اخراج منظمة التحرير الفلسطينية إلى سنين طويلة من المعركة مع العدو، وإعدام وزنها ووزن المبادئ، والتحريرية التي قامت عليها، وتفرغ الساحة من كل قدرة شعبية، بنصفية أكبر تنظم شعبي فلسطيني عرفه تاريخ فلسطين من ساحة المواجهة، لتترك القضية الفلسطينية واحدة من القضايا الميتة التي تتداولها الأنظمة العربية بجزورها وعجزها وتهالكها.

إنني إذ أعبر عن اعتزازي الكبير للاستجابة المسؤولة التي عبر عنها جلالة الملك المعظم أمام أحداث طرابلس، باستصراخ ضائير الحكام العرب لإيقاف المجزرة وتأمين الفلسطينيين على أرواحهم. فإن الألم ليمضي ويمض كل أبناء الأمة العربية لهذا الصمت المشوه الذي تمارسه معظم الأنظمة والحكومات العربية، متفرجين وربما شامتين، ناسين أو متناسين أن فلسطين ليست الا الحلقة الأولى في مسلسل الأهداف الصهيونية الاستعمارية.

معالي الرئيس،
حضرات الزملاء،

أظننا ومن موقفنا هذا نشترك اشتراكاً كاملاً في شجب اقتتال الأخوة الفلسطينيين، وفي شجب التمزق الفلسطيني، وفي شجب كل حكومة ونظام، كان له دور أي دور في تشجيع هذا الانقسام وتصعيده، أو في السكوت عليه.

كما أننا نعلن بأن شعبنا العربي الأبي سيظل يساند القوة الشعبية الفلسطينية المسلحة في التزامها بمسؤولية النضال ضد العدو الصهيوني والتزامها بميثاقها الوطني الذي يعتبر تحريراً فلسطين أول وأهم واجبات هذا النضال.

كما أننا نشترك في شجب الاعتداء على أبناء فلسطين في غناتهم وعلى أبناء لبنان العربي

هكذا صعد النضال

الصابر في قراهم ومدنهم، ولا سباً في مدينة طرابلس العربية الباسلة.

ان مجلسنا هذا جدير بأن يخاطب المسؤولين في الوطن العربي، بدعوتهم لممارسة كل ضغط ممكن، لإيقاف المجزرة أولاً ودعوة الأنظمة المهيمنة أو التي تتطلع إلى الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية، والقضية الفلسطينية من بعد إلى رفع أيديها عنها، وترك النضال الفلسطيني ليعاود مسيرته إلى التحرير لا إلى موائد الاستسلام والتسليم، ومهما كان عنوان مثل هذه الموائد.

وبناء على ما تقدم فإنني أقترح على مجلسكم الكريم بأن يعبر عن موقفه الحازم مما يجري على الساحة الفلسطينية وفي طرابلس وضحاياها بأن: (١) يصدر بياناً إلى الرأي العام العربي والأردني وفي الأرض العربية الفلسطينية المحتلة يبين ما يجري وأهداف ونتائج هذه الأحداث على حركة تحرير فلسطين وعلى القضية الفلسطينية نفسها، ودعوة جميع المؤسسات والمنظمات والتيارات والقوى السياسية الشعبية إلى التعبير عن موقفها بشجب وإدانة مجمل التحرك الذي تقوده القوى المشبوهة ومن يقفون ورائها، وبكل الوسائل المتاحة.

(٢) توجيه بركات إلى برلمانات الدول العربية وما يقوم مقامها بدعوتها إلى شجب كل ما يجري فوق أرض طرابلس وضحاياها وإدانته، ومطالبتهم بأن يخاطبوا حكوماتهم لتارس أشد أنواع الضغط على النظام السوري، لإيقاف المجزرة.

(٣) دعوة جميع فصائل الثورة الفلسطينية إلى تحكم الضمير والعقل والديمقراطية المجردة من السلاح في استعادة وحدة الثورة ووحدة المنظمة وكف الأيدي الأثمة عن النصب بمصيرها ومصيرهم ومضير القضية الفلسطينية.



شكراً معالي الرئيس، شكراً حضرات الزملاء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

معالي رئيس المجلس: السيد هاني أبو حجلة. السيد هاني أبو حجلة: معالي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بأن أنقل لكم لفظاً... صورة وأيتها منشورة في إحدى الصحف مؤخراً... وهي رسم لمجموعة من الشيوخ والنساء والأطفال الفلسطينيين يرسمون الشقاء على وجوههم... ويظهر اليأس والعناء على ملابسهم وملاعهم... ويحمل البعض منهم يافطة مكتوب عليها: -

« يا اخواننا العرب انكم غير قادرين على اعادتنا لأرضنا... ولا تساعدونا على استرجاعها.. فلا تقتلونا.. ارحونا.. اعتبرونا يهوداً على الأقل! » انتهى أيها السادة والسادة الكلام المكتوب على اليافطة انتهت بعبارة « لا تقتلونا.. ارحونا.. اعتبرونا يهوداً على الأقل! »

ليأري... هل بلغ الترددي بأمتي العربية هذا الحد حتى يسترحها الشعب الفلسطيني بمثل هذه الجملة؟! جلة تدين كل عربي غير شريف

المستمرة للقضاء على وحدة الشعب الفلسطيني وانتزاع حرية قراره لوضعها في جيوب الآخرين.

ولقد قام جلالة الملك المعظم وكما دوماً بكل المحاولات الممكنة لوقف هذا التزيف وإيقاف تلك المؤامرة، وإعادة الحد الأدنى من التضامن العربي، وداخلياً أعلن جلالته إمكانية العودة إلى الحياة البرلمانية،

أقترح أن يتبنى المجلس الكريم إرسال برقية شكر وامتنان وتأييد لجلالة الملك المعظم على هذه المواقف النبيلة جميعاً، وأن يكلف معالي الرئيس بصياغتها بالشكل المناسب وإرسالها باسم المجلس. وشكراً

معالي رئيس المجلس: السيد عيده.

السيد عيده المطلق: معالي الرئيس، بادئ ذي بدء تحية للحسين قائد مسيرتنا من هذا المنبر الديمقراطي الذي بشره القائد بعودة الحياة البرلمانية السليمة إليه احقاقاً للديموقراطية الأردنية وتأسيساً لقيمتها الدستورية بفعل عارض عادي. وتحية أخرى



وتقلق ضمير كل عربي شريف... وهل وصل التفكك والأنانية بنا هذا المستوى حتى يضطر الحسين ليقول « ما ضاقت الأرض العربية بعد... حتى لا يجد الأخوة الفلسطينيون رقعة يعيشون فيها بحرية وكرامة؟! »... هل بلغ بنا السوء أن يكون صحيحاً ما قاله الشاعر نزار القباني في جريدة الدستور يوم أمس والذي أنهى بقوله « بنياش شمس الفلسطينيين... يدخل العالم العربي في الكسوف الكلي... » ان ما ذكرته لكم الآن هو بعض من صور الآلام التي يعيشها كل عربي شريف عنده احساس... ولكنها بحمد الله ليست آلام الأتنيار والاحلال بل آلام المخاض الذي يسبق ولادة المستقبل الأفضل... وولادة الجيل الأشرف... الذي سيولد مهما بلغ تدجينه والذي لن يغفر لمن سبوا له هذا الهوان... وان غداً لناظره قريب.

معالي رئيس المجلس: السيد مجحم الخريشة. السيد مجحم الخريشة: معالي الرئيس، الزملاء والزميلات الأفاضل،



توالى الأحداث وتسارعت في الفترة الأخيرة وخاصة في شمال لبنان حيث المحاولة

تلكه انه لا يعمل

للحسين لوقفه القومية الرجولية في زمن عزت فيه المواقف الأصيلية إلى جانب الشرعية الفلسطينية التي تذبذب كل يوم وبمختلف الأسلحة وبأقرب الأيدي. فذلكم والله موقف التاريخ يضاف الى السفر العظيم من مواقف هذا البلد كما أنه تأكيد لوضوح الرؤيا وشفافيتها القومية لدى قيادتنا العظيمة. فهذا البلد المستهدف اعتاد على التحديات الجسام وتعاش معها ورب أمره على أساسها يجدد من خلالها وبواسطتها في كل يوم ذاته، أداء ابداعياً رائداً في زمان تردت فيه الأمور الى حد باتت المسلمات الوجودية لنا كأمة وكوطن مجال حوار سياسي يتم بخطة امريكية ومتعددة الجنسيات وعلى أرض غير الأرض وفي اطار خارج اطار الإرادة الذاتية للأمة.

معالي رئيس المجلس: السيد سليمان ارتيمه. السيد سليمان ارتيمه: معالي الرئيس، الأخوة الأعضاء،

قبل كل شيء، تحية إكبار واجلال واعتزاز لقائد الوطن لموقفه المبدئي الصادق من القضية الفلسطينية للمحافظة على الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أشيد بموقف حكومة الرئيس بدران من هذا الموضوع بالذات وأقول: -

أمر رئيس النظام السوري وبطانته أمر غريب وعجيب ومستهجن هذا النظام الذي يذبح بالثورية وقلمة الصمود العربي ضد الأميرالية على حد زعمهم، هذا النظام الفتوي الطائفي البعيد عن القضية العربية، هذا النظام أمره مستهجن دخل لبنان لحماية الشنونة الفلسطينية والشعب اللبناني على حد زعمه، عبث لساداً وقاتل الفلسطينيين في تل الزعتر وانسحب من لبنان وتراجع أثناء غزو الجيش الايرالي في ذل. هذا النظام الذي تعاون مع النظام المنصري المنفطر ضد العراق، هذا



النظام الحاقق الذي منع انسياب النفط ضد شعب العراق ومناصرة الأصدقاء الايرانيين، كيف يحدث ذلك والنظام الايراني يستورد السلاح من عدونا اللدود اسرائيل، إذن فخراً لهذا النظام أن يتدخل مع الأعداء بتزويد ايران بالسلاح لقتل شعب العراق وتجاوز الحدود ضد الأمة العربية وأخيراً هذا النظام خطط للقضاء على إزالة الشرعية من منظمة التحرير الفلسطينية وللقضاء على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير وإيجاد منظمة بديلة تعتبر أحد وحدات سرايا الدفاع حتى يقول للعالم أن أوراق الحل بيدي أنا من أجل عمليات ابتزاز رخيص من أسياده في الشرق والغرب، من المؤسف أن يشجع ويدعم النظامان السوري واللبناني الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية وهذا أمر يمتنهي الغدر والحيانة لهذه القضية الذي شرد شعبها وجاع وناضل وقدم الوف الضحايا،

هل مقاتلة وقصف المخيمات الفلسطينية في نهرى البارد والبدواي من ١٥٠ مدفعاً و ١٧٠ دبابة وعشرون ألف مقاتل من أين للمنتسقين هذه الطاقات المائلة وتقاتل من ٩ قتال وتقتل

وان القضية الفلسطينية هي بالدرجة الأولى قضية عربية خالصة وقومية ومن مسؤولية الدول العربية من محيطها الى خليجها الدفاع عن الفلسطينيين ولا يجوز حجز وتطويق القرار الحر الفلسطيني ودور شعب طرابلس قادم للقضاء على المواطنين هناك. أي للقضاء على من يقول لا اله الا الله.

ان الشارع في هذا البلد فلسطيني أو أردني يدين هذا الاعتداء على الثورة الفلسطينية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عبد السلام قاسم. السيد عبد السلام قاسم: ان ما يجري الآن على الساحة العربية يقتضي منا أن نقف موقفاً مبدئياً وحازماً. وما جاء على لسان الحسين في ندائه للأمة العربية لتعي مسؤوليتها تجاه ما يحدث حيث نرى السلاح العربي يصوب الى صدر أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية ونرى محاولات التقسيم والتفرقة والانهك لتكون الأمة العربية لقمة سائغة لأعدائها وهم كثيرون، هو بمثابة تحذير من الكارثة. ولطالما حذر الحسين أمته العربية في

الشعب الفلسطيني، إننا في الأردن ندين ونشجب ممارسات النظامين السوري واللبي وشد القادة العرب وقف هذه المجزرة البشعة بأي وسيلة ولا يجوز التخاذل أو السكوت عنها ومن الضروري اتخاذ موقف عربي حازم وسريع تجاه هذه الأعمال البربرية اللاإنسانية كما واننا نناشد المقاتلين الشرفاء في فصائل الثورة الفلسطينية على مختلف اتجاهاتهم وقف هذه المجزرة وادانتها بكل الوسائل لأنها معركة مصر، والاحتكام للعقل والضمير والديمقراطية، وبنفس الوقت على التقابلات والهيئات الرسمية والشعبية في العالم العربي أن يقفوا موقفاً حازماً وواضحاً وصريحاً من هذه الممارسات وأن لا يضعوا اللوم على المقاتلين الفلسطينيين وحدهم ولو لم يجد هؤلاء المنتسقين الدم من النظامين السوري واللبي لما تقاتلوا هؤلاء الأخوة في طرابلس وعلى غنيمات اللاجئين، وليلعلم حكام دمشق أن التاريخ لا يعمل ولا يرحم وأن لعنة أطفال البدواي والبارد ستلاحقهم إن أجلاً أو عاجلاً.



هكذا صبه العمل

كثير من المواقف انطلاقاً من موقفه الثابت ونظرته الثابتة وقراره الحكيم تجاه قضاياها المصرية.

وعلى الأخص قضية العرب الكبرى قضية فلسطين هذه القضية التي تحتل سويداء قلب قيادة هذا البلد من الجد حتى الحفيد وما موقف جلالة المغفور له عبد الله ابن الحسين من هذه القضية وتحذيره لأمتة العربية ونصحه لها في ذلك الوقت لأمر نستذكره الآن ونترجم عليه إذ لو وجدت آذاناً صاغية لذلك الرأي الثاقب والحرص المخلص لما وصلت امتنا العربية لما نحن فيه.

ولقد استمر الحسين في حل الرسالة ولم ترهق من عزمته المعوقات والعقبات والكوارث بل زادت قوة وإيماناً بحق أمتة العربية يناضل من أجلها كقائد شجاع في جميع الميادين، ولقد تعرضت مواقف قيادة هذا البلد وشعب هذا البلد إلى الظلم والتشكيك من قبل الكثيرين الذين أرادوا طمس الحقائق وتزويرها ولكن الحق أبليج ويظهر ساطعاً في وجه كل حاقق وجاحد ناكراً للجميل. علينا في هذا الظرف المصري أن نقف موقفاً مبدئياً وحازماً ونعلن ذلك الموقف بأن ما يجري الآن من اقتتال في شمال لبنان مهما كانت الحسابات ومهما كانت المبررات فإنه خيانة قومية وخيانة وطنية ويجب أن يقف. ان السلاح الذي لم ينطلق دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني والشعب اللبناني إبان الغزو التدميري للبنان، نراه الآن ينطلق إلى صدور أبناء هذا الشعب للقضاء على قوته وعلى نضاله. هل في القضاء على طليعة نضال الشعب الفلسطيني هو خدمة للقضية الفلسطينية؟

ربما أرادوا أن يكون وطن الفلسطينيين هو الجنة بدلاً من فلسطين كما رغب بعضهم عندما

طلب من المقاومة الفلسطينية أن تنتحر في بيروت!

إن المؤامرة لا تستهدف الفلسطينيين وحدهم وإنما تستهدف أيضاً وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني الأمر الذي يقتضي مواجهته بمزيد من التلاحم بين هذين الشعبين لوضع تصور مشترك تجرى المجابهة على أساسه. وإني أقترح أن يرسل المجلس بترقية إلى جلالة الحسين معرباً عن تأييده المطلق لمواقف جلالته الثابتة في معالجة القضية الفلسطينية.

معالي رئيس المجلس: الدكتور مدوح العبادي.

الدكتور مدوح العبادي: تتسارع الاحداث في شمال لبنان. وتأتي الأخبار المصورة لحالات التشرد الذي يعيشه أطفال ونساء ومخيمات نهر البارد والبسداوي... والدم الفلسطيني الذي يتنزف ليس على الأرض الفلسطينية... ولا في محاربة الأعداء المحتلين فيحار المرء أي زمن رديء هذا الذي نعيشه... ومن المستفيد من ذلك؟

إن الاحتكام إلى السلاح في حل المسائل الخلافية داخل منظمة التحرير الفلسطينية هو مرفوض على أي صعيد، وأن السبل الديمقراطية والحوار البناء هو الذي يجب أن يسود أي علاقة أو خلاف بين أخوة السلاح.

ان الشرعية الفلسطينية لم تأت من حراب البنادق المصوبة على الأهل، ولم تأت من احتلال المخيمات وقتل نساءها وترويع أطفالها.

ان الشرعية التي في قلوب الأهل في المحتل من الأرض، لن تذهب إلى احتكمي السلاح الذين أهدروا الطاقات وملؤا النفوس أحباطاً وغشياناً.

ان شجب الاقتتال والمطالبة بوقف إطلاق



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، أيتها الأخوة والأخوات. انه لأمر عجيب وفعل مستهجن غريب ذلك الذي أقدم عليه النظامان السوري واللبي بحق الشعب العربي الفلسطيني الجريح وأنه لا اعتداء أم صارخ على استقلالية القرار



النار وحدها لا يكفي لأن الأمور قد بان منها الخط الأسود من الخط الأبيض... وان القيادة الفلسطينية هي في مهبط الريح، وان السكوت من قبل الدول العربية يضع الانسان في حيرة من أمره.

إني مع المناشدين إلى كل الدول العربية والصديقة والفعاليات الشعبية الضغط على مديري هذه الفتنة، لأنهم هم الوحيدون القادرون على وقف القتال والحفاظ على ما تبقى من المنظمة من تقدير عالمي. وتجسيد لروح الشعب الفلسطيني إلا أن السيناريو سيتم بجميع فصوله من قبل الذين يريدون أن يتعاملوا مع القضية الفلسطينية بوجود ورقة الفلسطينيين في جيوبهم.

إن موقف جلالة الملك الصريح والواضح تجاه الشعب الفلسطيني الأخ والشقيق يدل على أصالة قائد هذا البلد. معالي رئيس المجلس: السيد علي الخشمان. السيد علي الخشمان:

هكذا صمد الأرض

الفلسطيني والأرادة الفلسطينية الحرة وهذا الذي تهدف اليه اسرائيل وينفذ على أيد عربية في مؤامرة تصفية دموية لأبناء الثورة الفلسطينية وقادتها الافذاذ، لا الذنب جنوه ولا لخطيئة اقترفوها. إلا انهم يؤكدون تمسكهم باستقلالية قرارهم والحفاظ على ارادتهم الفلسطينية الحرة لاعداد جيل قوي ثوري عربي يتطلع اليه العرب المخلصون بأنه أمل الأمة العربية في النصر والعودة والتحرير.

معالي الرئيس، الأخوة والأخوات:

ويأتي اليوم النظام السوري والنظام الليبي بكل أدوات الحرب التي اغدقت عليها مقابل أداء دورها المشبوه في المنطقة العربية وليكملا ما عجزت عنه أداة الحرب الصهيونية التي تبارك اليوم فعلة النظامين الجنوبية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، فهذا العمل العدواني الغادر عرى أدياء القومية والبطولات الزائفة التي يتخوضونها من وراء المذايغ لتلوية الجماهير وخداعها التي عرفت دورهم المشبوه في المنطقة والمهاد إلى تحطيم وحدة الأمة وشل قدرتها وتعكير صفوها وأمنها وابعادها عن مجالات اعداد قدرتها وتهتية أسباب قوتها لتعالج قضاياها الهامة.

معالي الرئيس:

اننا نشجب بشدة ونستنكر العدوان الآم على منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية ولدعو إلى إيقاف هذا العدوان في الحال كما ندعو الأمة العربية إلى شجبه وإيقاله وتعرية المعتدين وعزلهم عن مسيرة الأمة والانتباه إلى خطورة دورهم الذي يقومون بتنفيذه ضد هذه الأمة وضد مصالحها ومستقبلها وأمانها.

كما أننا نشتم ونقدر مواقف قائدنا الحسين المظلم ووقفته الشجاعة إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقوقه ومثليه والعمل على استمرارية نضاله وجهاده في سبيل قضيتنا

العادلة كذلك نقدر للحكومة الرشيدة كافة مواقفها الحرة والشجاعة من قضايا الأمة العربية ونسأل الله لمسيرتنا الخير والتوفيق والفلاح في ظل قيادتنا الهاشمية المفداة. وشكراً



معالي رئيس المجلس، السيد عمر الزناتي.
السيد عمر الزناتي: معالي الرئيس، حضرات الزملاء:

ما يجري وما جرى في لبنان، أم يستمر في جريانه وحدوثه منذ ما يزيد على ثماني سنوات؟ وما جرى كله، وما يجري كله، هو انقيار في اتجاه الكارثة، وهو ذهاب بالقضية الفلسطينية إلى الدفن، وإلا بماذا نفسر كل الأحداث، وهي من الأحداث الجسيمة القاسية في حياة الأمم وقضايا الشعوب؟

ونتساءل: ماذا فعل العرب إزاء ذلك كله؟ لم يحدث في تاريخنا الحديث أن بلغ التخاذل والهوان ما بلغه اليوم ولم يحدث في تاريخنا الحديث أن وضع التواطؤ على الأمة العربية من بعض العرب، مثل هذا الوضع. ولم يفعل العرب شيئاً إزاء هذا كله إلا



وعلاقات فصائلها العربية والدولية، وبحكم وضوح طبيعة الصراع بين الأمة العربية والغزوة الصهيونية، كما أنها تطرح السؤال عن تأثير كل ذلك على التردّي المتسارع في أوضاع الضفة الغربية، من حيث الاستيلاء والتفريغ وإمكانات الضم للكيان الاسرائيلي، وإمكانات الصمود، ومسؤولية الدولة الأردنية تجاه جزء من أرضها دستوريا وقانونياً وواقعياً.

٢. لا أحد ينكر الدور السوري المفرق في قطرة الأوراق التي يلعبها، بعيداً عن كل معاني التضامن العربي والمسؤولية القومية تجاه العراق ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والعلاقات العربية. ولعل كل الدلائل تشير إلى أن الحكم السوري سيواصل هذا الخط الخطر الذي يسير عليه، وفي الحالة هذه لا يبقى أمامنا إلا تجنب قواعد الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد في الضفتين، وتوسيع قواعد القناعة العربية بالتعامل مع المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوجيه العناية الخاصة للضفة الغربية أرضاً وأهلاً.

٣. لقد أشار بعض الأخوة المحترمين إلى ما قاله

الامعان في السكوت أو العمل في اتجاه الخطأ ولعل في ذلك دليلاً على انفلات أزمة الأمور من بين أيدي العرب. حيناً تجاوز العرب كل الحدود الدنيا من وجوب الاتفاق على أمور جوهرية لا يجوز تجاوزها تحت أي اعتبار، حتى يتنا في وضع المغلوب على أمره.

إن الحديث عما جرى ويجري قد فات أوانه، وبقي الحديث عما يجب أن يكون، ماذا علينا أن نعمل، فإن الأحداث في وضوحها تفضح، والأمور كلها واضحة، وبقي علينا أن نحدد مواقفنا، خصوصاً وأن المسألة لم تعد تحتل الحياد، والشجب فقط. لا بد أن يرتفع القادة العرب إلى مستوى الأخطار المحدقة بنا لانقاذ ما يمكن انقاذه، من قضية الشعب الفلسطيني وإنما جوهر الأمر كله يدور على وجودنا كله، حيناً فقدنا إرادتنا العربية الواحدة التي أجمعت على الحد الأدنى من الاتفاق في كل المواقف المصرية.

وإن كان لا بد من القول، فإنني أرى فيما جاء في تصريحات جلالة الحسين القائد ما يضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وليس على قول جلالته قول.

معالي رئيس المجلس، الدكتور جمال الشاعر.
الدكتور جمال الشاعر:
معالي الرئيس

١. ماعدا بعض الحالات النادرة، فإن منظمة التحرير شهدت انشقاقات سابقة، بما في ذلك منظمة فتح نفسها دعمها نظام عربي أو آخر، وأطلق النار على قياداتها الشرعية. وإن كان هذا الانشقاق الحالي ذا حجم كبير وذا نتائج خطيرة، فإن الصورة المتكاملة التي تكونت منذ قيام منظمة التحرير، تطرح السؤال الجدي حول حقيقة وأهمية استقلال القرار الفلسطيني عن القرار العربي، بحكم طبيعة تركيبها

هكذا صبه بالصل

جلالة الحسين المقدس حول مختلف المعاني ومختلف المخاوف. وإنني أجد نفسي متفقاً مع الاخوة الذي تكلموا في هذا الموضوع.

وفي هذا المجال فإنني أرجو أن أؤكد أن من أهم قواعد الوحدة الوطنية، وتحقيق عوامل الصمود الوطني، ومقاومة كل محاولات الاحباط والتخريب هي في عودة الحياة النيابية لي أقرب وقت ممكن.

ولهذا فإن هذا المجلس الكريم، الذي لعب دوراً جيداً خلال ست سنوات، في ملء الفراغ ولو بشكل محدود، كمثير للتعبير عن الرأي والمشاركة في التشريع، هو أيضاً مؤهل للمناقشة كل ما يتعلق بإمكانية عودة الحياة النيابية من حيث القوانين ذات العلاقة والتوقيت المناسب، مع هذه الحكومة التي جاءت هذه الصيغة بمهداها، وبذلك كل جهودها من أجل انجاحها.

أخيراً فإنني أؤيد الاقتراحات التي تطالب باصدار بيان عن هذا المجلس، لتوجيه التحية لجلالة الحسين وتأييد المواقف التي عبّر عنها في تصريحه الأخير واعتبارها الخط الوطني الذي نجمع عليه كلنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الآن لدينا اقتراحين، الواقع ان توجه المجلس في ارسال برقية لجلالة الملك، السيد عبد المجيد حجازي.

السيد عبد المجيد حجازي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، اخواني واخواتي، لقد جاءت كلمة الحسين وحديث الحسين الموجة الى امتنا العربية من خلال صحيفة السياسة الكويتية في وقت هي أحوج ما تكون الى من يوقظها من سباتها العميق، وهيات لها أحلامها بأنها آمنة مطمئنة من كل خطر كما أن أحلامها قد قلبت لها الحقائق وأرتها الأبيض



اسودا والاسود ايضاً، والصديق عدوا والعدو صديقاً فتخطيت أمتنا في كل أمورنا فلا ترى منها الا أخطاء تلاحقها أخطاء في كل ما يصدر عنها.

ان الوطن العربي كله مهدد من أعدائه الكثيرين المحيطين به، والوطن يضع منا قطعة وراء قطعة ومخططات أعدائنا أن يلتهموا كل القطع.

كان التقسيم سنة ١٩٤٧ قد أصاب القطعة الاولى وهي حوالي ثلث فلسطين، وما أن جاءت سنة ١٩٤٨ الا واقتطعت العدو اكثر من ثلثي الباقي ولم يبق لنا الا ربع فلسطين، ثم جاءت سنة ١٩٦٧ فالتهم العدو جميع فلسطين وتذوق طعم الوطن العربي خارج فلسطين فاستناع ذلك الطعم والتهم الجولان كبداية لالتهمات جديدة، وبعد ان هضم الجولان اقتطعت الجنوب اللبناني وهو الآن في مرحلة مضيقه واجتراره ليكمل بعده التهام ما يطيب له من الوطن العربي متى شاء وأتى شاء.

كل هذا الضياع وأمتنا العربية تساعد عدوها بالخصام والعداء بعضها لبعض، وكل

السيد الأمين العام: (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نغني الأمين العام من تلاوته.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الأمين العام: (٢) تلاوة الأجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني.

ب - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد مروان الحمود.

ج - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد جودت السبول.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على معذرات السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الأمين العام: (٣) القوانين الواردة من الحكومة،

كتاب دولة رئيس الوزراء الألفم رقم ت ج ب / ١٠٠٣١ تاريخ ١٠/٣٠/١٩٨٣ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون التجارة البحرية لسنة ١٩٨٣، الى المجلس.

الرقم: ت ج ب / ١٠٠٣١

التاريخ: ١٤٠٤/١/٢٤

الموافق: ١٩٨٣/١٠/٣٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة (١/٧) من قانون المجلس

الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨،

أبحث لمعاليتكم (١٥٠) نسخة من مشروع قانون

معدل لقانون التجارة البحرية المنوي اصداره

كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له وارجو

دولة تحاول كسر شوكة شقيقتها، وبذلك تمهد السبيل للعدو لينفذ مخططاته دون أي مقاومة تذكر.

أما أن لهذه الشعوب العربية أن تعي حجم الاخطار المحدقة بها وأن تفيق من سباتها وتوحد كلمتها وتوحد صفوفها وتوحد جيوشها للمحافظة على ما تبقى من هذا الوطن.

إني أنبه اخواني في الاردن وهم ليسوا بحاجة الى تنبيه، ان بلدنا كغيره من البلدان المجاورة هو ضمن المخططات الصهيونية، وهو معرض كغيره للاعتداء عليه وعلينا جميعاً ان نهيء أنفسنا للدفاع عن بلدنا وغيره من البلدان العربية اذا اتاحت لنا الفرصة، وان نعم اذاننا عن كل صوت الا صوت المعركة القادمة معركة الصمود والفداء، كما أنه علينا ان نضع جانباً الجدل غير المجدي وان نقف وقفة رجل واحد وراء قيادتنا الشجاعة بقيادة الحسين فوالله ما رأينا منه الا صواباً في الرأي وبعداً في النظر وصداقاً في العزيمة وحرصاً على وحدة الصفوف، فالوقت عصيب والخطر داهم وإننا جميعاً مسؤولون أمام الله وأمام أجيالنا القادمة عما نقول ونعمل، وقلل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على تكليف رئيس المجلس لارسال برقية شكر وامتنان لمواقف الحسين الثابتة؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح الثاني الذي جرى عليه ايضاً تأييدات كثيرة وهو اصدار بيان عام يبين حقيقة ما يجري ويطلب من الدول العربية وبرلماناتها التدخل، هل يوافق المجلس على ذلك.

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: جدول الأعمال.

تمت بحمد الله

عرضه على مجلسكم الموقر لابتداء المشورة فيه.
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٣
قانون معدل لقانون التجارة البحرية
المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون التجارة البحرية لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع
القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما
يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل
كقانون واحد ويعمل به بعد شهر من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٢١٥) من القانون
الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة
الفقرة (ب) التالية اليها: -

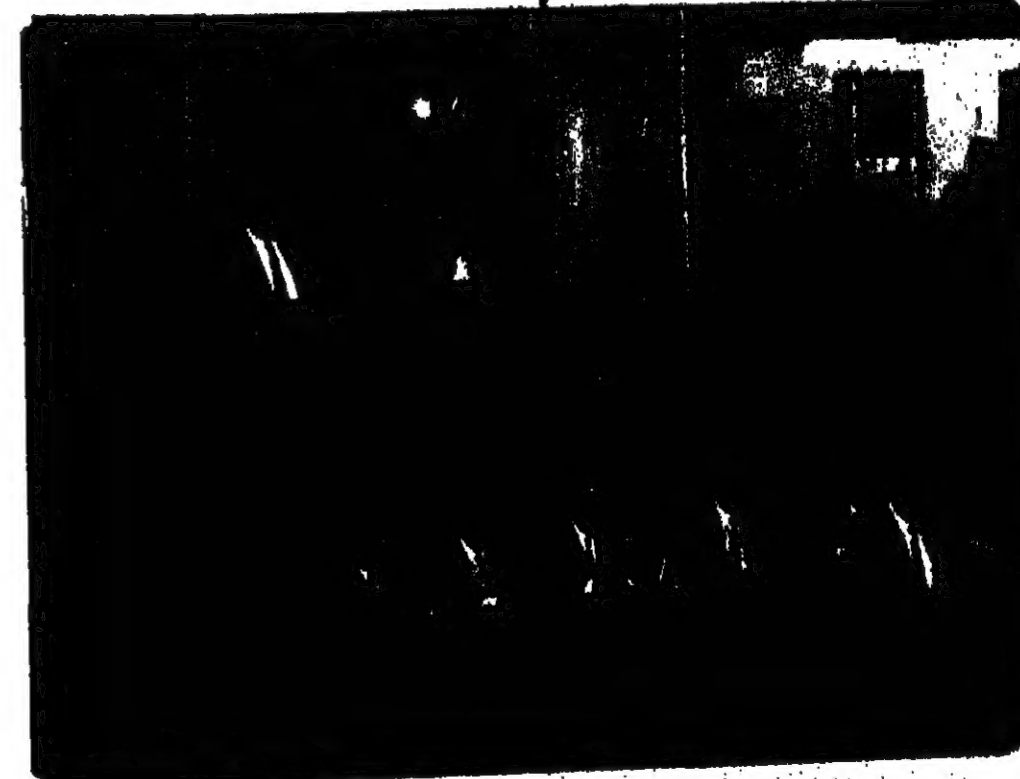
ب - بالرغم مما ورد في اي قانون آخر يعتبر
باطلا كل شرط او اتفاق ينزع اختصاص
المحاكم الاردنية في النظر في الخلافات الناشئة عن
وثائق الشحن او النقل البحري.

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون التجارة البحرية

يهدف المشروع المرفق للقانون المعدل
لقانون التجارة البحرية تمكين المحاكم الاردنية
من الفصل في الدعاوى التي تنشأ عن الخلاف
بين اصحاب البضائع والناقل البحري، واعتبار
اي شرط ينزع ذلك الاختصاص باطلا. الامر
الذي سيوفر على اصحاب البضائع وذوي
المصلحة الاخرين النفقات الباهظة والجهود
الكبيرة التي يبذلونها حاليا في اللجوء الى المحاكم
الاجنبية للمطالبة بحقوقهم ومتابعة قضايهم
بشأنها. بالاضافة الى ما في ذلك من تأكيد
لسيادة القضاء الاردني وتحقيق للمصلحة العامة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
احالته للجنة القانونية؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.



السيد الأمين العام:

(٤) أجوبة الحكومة على الاستيضاحات:
أ. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم
١٩٨٣/١٠/٢٦ تاريخ ٩٩٠٧/١/١١/٥٣
ومرفقة رد الجامعة الاردنية على الاستيضاح رقم
٦٦٠ تاريخ ١٩٨٣/٩/١١ المقدم من عضو
المجلس سعادة المهندس هاني ابو حجلة بشأن
ذكر الحد الأدنى لمعدلات القبول في الجامعات
الاردنية.

استيضاح: رقم (٦٦)
التاريخ ١٩٨٣/٩/١١

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
المحترم

الموضوع/ استيضاح
تحية طيبة وبعد،

في كل عام... ومع بداية القبول في الجامعات
الاردنية بعد ظهور نتائج شهادة الدراسة الثانوية
العامة... تظهر تساؤلات عديدة وتنتشر اقاويل
كثيرة حول عدم تقيد الجامعات بتعليمات القبول
فيها... وبضياع حقوق البعض على حساب
البعض الاخر.

ولما كان اطمئنان المواطنين الى حصولهم على
حقوقهم بالعدل وبالتساوي ولتفقي بحرص
المسؤولين عن هذه الجامعات على سمعة
جامعاتهم... وبدون المساس بالانظمة والاسس
المتعمدة للقبول فيها... فاني ارجو ما يلي:-
١. اتمنى على المسؤولين في هذه الجامعات الجلييلة
ان يوضحوا للمواطنين بواسطة حكومتنا الموقرة
ما يزيل هذه الشكوك، وما يدحض هذه
الاقاويل ويطمئن كل ذي حق الى عدم امكانية
انتقاص حقه، ومتعنيا في هذا المجال:
٢. ان تتبنى الجامعات الاخذ بمبدأ ذكر الحد

الادنى للقبول في كل كلية من كلياتها مع كل
قائمة تنشرها بأسماء المقبولين فيها، وذلك اسوة
بما هو متبع في جامعة اليرموك.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

عضو المجلس الوطني الاستشاري
هاني ابو حجلة

الرقم: ٩٩٠٧/١/١١/٥٣
التاريخ: ١٤٠٤/١/٢٠
الموافق: ١٩٨٣/١٠/٢٦

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ٥٠٢/١١/١ تاريخ
١٩٨٣/٩/١٢.

ارفق طيارا رد الجامعة الاردنية على
الاستيضاح رقم (٦٦) تاريخ ١٩٨٣/٩/١١
المقدم من عضو المجلس السيد هاني ابو حجلة
بشأن ذكر الحد الادنى للقبول في كليات
الجامعات الاردنية.
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

رد الجامعة الاردنية على الاستيضاح رقم
(٦٦) تاريخ ١٩٨٣/٩/١١
المقدم من عضو المجلس الوطني
الاستشاري السيد هاني ابو حجلة
بشأن ذكر الحد الادنى للقبول من
كليات الجامعات الاردنية

اولا، أ. إن ما يظهر من تساؤلات وما ينشر
من اقاويل حول عدم تقيد الجامعات بتعليمات
القبول فيها، ما هو الا (اقاويل وتساؤلات) كما
وصفها سعادة عضو المجلس الوطني الاستشاري
يروجها الطلبة الذين لا تتواءم لديهم شروط

تمت
١٩٨٣/٩/١٢

القبول في الجامعة الاردنية دون ادراك منهم للاسس التي بنيت عليها تلك الشروط.

ب. لم يقبل في اي من كليات الجامعة الاردنية اي طالب لم تنطبق عليه هذه التعليمات.

ج. ان الجامعة الاردنية، تحرص على ان يستفيد كل مواطن يصل الى مرحلة الدراسة الجامعية، من الدراسة في الجامعة الاردنية وفق ما تسمح به تعليمات قبول الطلبة فيها.

ثانياً: أ. قد يكون ذكر الحد الأدنى لمعدلات القبول في كل كلية من كليات الجامعة مع كل قائمة يتم نشرها، امراً مستحباً وفيه توفير للوقت والجهد لو كانت معدلات القبول واحدة لمختلف الفئات ولكن في ظل تعليمات القبول القائمة حالياً، وخص بالذكر تعليمات القبول الخاصة فانه يتعذر ذكر الحد الأدنى لمعدلات القبول في كل كلية من كليات الجامعة مع كل قائمة يتم نشرها وذلك لان هذه المعدلات تختلف وتتفاوت ما بين محافظة واخرى وما بين لواء وآخر وقد جاءت هذه التعليمات بعد دراسات مستفيضة من الجهات المعنية في الموضوع.

ب. ان جامعة اليرموك كانت في السابق تتبع مبدأ ذكر الحد الأدنى كما كانت الجامعة الاردنية تتبع الا انها قد عادت عن ذلك واتبعت ذكر الاسماء وليس المعدلات في هذا العام.

معالي رئيس المجلس: السيد هاني ابو حجلة
السيد هاني ابو حجلة:
معالي الرئيس..

واضح من استيضاحي... وكما اشار الرد... الى أنني كنت استوضح عما يردده الناس في مجالسهم من اقوال واشاعات بعدم تقيد

جامعاتنا بأنظمة القبول لديها.. وبضياع حقوق البعض على حساب البعض الآخر.. ولقد دفعني الحرص على اطمئنان المواطنين الى حصولهم على حقوقهم بالعدل وبالتساوي.. عدا عن ثقتي بحرص المسؤولين عن هذه الجامعات على سمعة جامعاتهم.. الى التقدم بهذا الاستيضاح بواسطة مجلسنا الكريم الذي من واجبه السعي لوضع الحقائق بين ايدي الشعب.. واليوم نحصل على رد من الجامعة الاردنية تحدث فيه بثقة واضحة مقولة قبول اي طالب في اي من كلياتها لم ينطبق عليه التعليمات المتقيدة بها.. والمتعمدة اصلاً لديها وفق دراسات مستفيضة من الجهات المعنية في الموضوع... وهي تعليمات ربما اصبح من اللازم اعادة دراستها واجراء بعض التعديلات عليها، وعليه... فإن رد الجامعة فيها يتعلق باستيضاحي قد جاء وافياً كاملاً وهو الان بين ايدي كل متسائل ومتشكك... فشكراً للمسؤولين في جامعاتنا ووقفهم الله لأن يكونوا دوماً القدوة الحسنة لقادة مستقبلنا الذين هم بين ايديهم الآن.. والسلام.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد الامين العام:

ب. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ١٠٠٤١/٢/١١/٥٣ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ ومرفقة رد وزارة الأشغال العامة على الاستيضاح رقم ٦٨ تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ المقدم من عضو المجلس معالي المهندس هاني ابو حجلة بشأن مخالفة بعض المؤسسات الحكومية لاحكام العطاءات في قطاع المقاولات المحلية.

استيضاح رقم (٦٨) التاريخ: ١٩٨٣/١٠/١٢
معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

الموضوع: استيضاح

تحية طيبة وبعد،

ان الحركة الانتمائية وفي مقدمتها المشروعات العمرانية في شتى صورها هي التجسيد الحي لتقدم بلدنا الاردن الصامد في مواجهة التحديات.. وقد حظي قطاع المقاولات برعاية حكومة جلالة الملك المعظم باهتمام سمو الامير حسن فبدأ هذا القطاع بالانتعاش من بعد ركود وخود وأخذ يزدهر في أعقاب المناقشات والدراسات والتوصيات والأنظمة والتعليمات لدعم هذا القطاع... التي كان من أهمها مساواة المقاول المحلي بالمقاول الأجنبي في المميزات والاعفاءات التي كانت ممنوحة للأخيرة.

وفي غمرة هذه الثقة وهذا الامل فوجيء العاملون في قطاع المقاولات المحلي من جديد بأن بعض مؤسسات حكومتنا الموقرة لا تزال تطرح عطاءات تتضمن مميزات للمقاول الاجنبي دون المحلي كأعفاء موظفيه ومستخدبيه من الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل والادخال المؤقت لاثاثهم وسياراتهم ولاستخدام اياها عاملة مستوردة متدنية الاجور ومن رسوم اخرى مفروضة على المقاول المحلي وهي مميزات لا يمكننا تجاهل قيمتها الكبيرة بالاضافة الى كونها تعارض مع التوجه العام لسياسة المسؤولين في بلدنا كما تتنافى مع مبدأ التنافس العادل ما بين المقاول المحلي ونظيره الاجنبي الذي يمكن بموجب هذه المميزات من منافسة المقاول المحلي والتغلب عليه بسهولة.

واستيضاحي:

ما هو موقف حكومتنا الرشيدة من هذه المؤسسات التي لا تزال تخالف التوجهات العامة المتبناه من كيار المسؤولين في بلدنا.. كما تتنافى مع مبدأ التنافس المتكافئ ما بين المقاول المحلي

ونظيره الاجنبي ٢٢٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

عضو المجلس الوطني الاستشاري
المهندس هاني ابو حجلة

الرقم ١٠٠٤١/٢/١١/٥٣

التاريخ: ١٤٠٤/١/٢٤

الموافق: ١٩٨٣/١٠/٣٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابك رقم ٥٥٧/١١/١ تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٦

ارفق طياً رد وزارة الاشغال العامة على الاستيضاح رقم (٦٨) تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ المقدم من عضو المجلس السيد هاني ابو حجلة بشأن مخالفة بعض المؤسسات الحكومية لاحكام العطاءات في قطاع المقاولات المحلي. وابقبوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

رد وزارة الاشغال العامة حول الاستيضاح رقم (٦٨) تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري المهندس السيد هاني ابو حجلة

تحاول وزارة الاشغال العامة ان تنظم قطاع المقاولات وقد صدر نظام الاشغال الحكومية رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ الذي ينظم كثيراً من الامور المشار اليها حيث تنص المادة (٦ - هـ) من النظام المشار اليه الى ما يلي:-

يراعى في الشروط الحالية والتعاقدية التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وعدم النص على اي اعفاءات من اي التزامات مالية مفروضة بموجب تشريعات الا بعد اخذ موافقة الجهات صاحبة الصلاحية بالاغفاء مسبقاً.

كما نص النظام الاصيلي والتعديلات على

لجنة صيد السمك

النظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٣ والتي نشرت في الجريدة الرسمية العدد ٣١٨٣ تاريخ ١٦/١٠/٨٣ المادة (٢٧) بعد التعديل على ما يلي:-

أ. تسري احكام هذا النظام على جميع الدوائر باستثناء الدوائر التي لها أنظمة اشغال خاصة.
ب. مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة تطبق احكام هذا النظام على الدائرة التي لها نظام اشغال خاصة باشغالها في جميع الحالات التي لم يرد عليها نص في ذلك النظام (حسب التعديل).

وبالتالي فان جميع المؤسسات ملزمة بتطبيق مواد النظام التي تتعلق بعدم جواز الاعفاءات وعدم اعطاء افضلية أو ميزات للمقاول الاجني على المحلي واستعمال المواد والصناعات المحلية كلما كان ممكنا ومفيدا وعدم النص على علامات واسماء تجارية في المواصفات وحالة العطاءات على المقاولين المحليين كلما كان ذلك ممكنا من النواحي الفنية.

معالي رئيس المجلس: السيد هاني ابو حجلة.
السيد هاني ابو حجلة:
معالي الرئيس...

لقد سبق واوضحت في استيضاحي بأن حكومتنا الرشيدة وبرعاية صاحب الجلالة الملك المعظم وولي عهده النشيط قد أولوا قطاع المقاولات اهتماما واضحا أنعشه وأعاد له الازدهار.. والذي يتبدى في هذا التعاون الايجابي ما بين المقاولين ممثلين بنقابتهم وما بين الحكومة ممثلة بمعالي وزير الاشغال العامة الذي يبدي تفهما لمشاكلهم ويتبنى معالجتها بروح المسؤولية وبما فيه مصلحتهم وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة... ويتجسد هذا التعاون وتصويب الامور بالفعل التطبيقي وذلك بمبادرة الحكومة الى اصدار النظم والتعديلات وبسرعة فيما يحقق ذلك.. والتي كان من أهمها اصدارها

لنظام الاشغال الحكومية رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ ثم الى الاستمرار في اصدار ما يلزم حسب الضرورة والتي كان آخرها اصدار ما يعالج موضوع استيضاحي حسب ما نشر في الجريدة الرسمية بالعدد ٣١٨٣ تاريخ ١٦/١٠/١٩٨٣.. وهي معالجة كافية وافية.. وتحتاج الان الى قيام نقابة المقاولين وكل مقاول بمراقبة تنفيذها والابلاغ والاعتراض لدى الجهات المسؤولة عند مخالفتها.. فالحكومة قد قامت بواجبها.. فلها منا التقدير والاحترام ولعالي وزير الاشغال العامة بشكل خاص الشكر والامتنان.. والسلام..

وشكراً،

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد الامين العام:

(٥) قرارات لجنة الخدمات والمرافق:

أ. قرار رقم ٦٤، تاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٣ بشأن الاقتراح رقم ٤٩٠ - تاريخ ٧/١٠/١٩٨٢ المقدم من عضو المجلس سعادة المهندس هاني ابو حجلة، حول تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة عامة.

و مؤجل من الجلسة الرابعة والستين.

معالي رئيس المجلس: كنا قد استمعنا الى عدد كبير من الاخوان ناقشوا الاقتراح رقم (٦) الذي تقدمت به لجنة الخدمات والمرافق وتوقفنا، عند الطلب من معالي الوزير بأن يدلي لنا معلومات حول هذا الموضوع تنير للمجلس ما تقدمه هذه الوزارة من خدمات، تفضل معالي الوزير.

معالي وزير المواصلات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اخواني واخواتي أعضاء المجلس المحترمين.
استجابة للنقاش الذي دار في مجلسكم الموقر



خلال الاجتماع السابق حول خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في المملكة رأيت من واجبي ان اقدم عرضا موجزا عن انجازات مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي اشرف برئاسة مجلس ادارتها ولكي أبين حجم الجهد الكبير والمثمر الذي بذله المسؤولون في المؤسسة حيث قاموا باعداد وانجاز الخطة الخمسية الاولى والخطة الخمسية الثانية، هذا علما بأننا كنا نحاول كلما سنحت الفرصة ان نتحدث عن انجازات المؤسسة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة الا أن مشاغل الكثير منكم قد تحول دون الاطلاع عليها في حينها.

١- الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦/١٩٨٠

بعد انشاء المؤسسة عام ١٩٧٥ فقد تم تركيز الجهد لوضع خطة شاملة طويلة الامد يتم من خلالها تحديد الاطر الفنية وسياسة التزويد من خلال خطط مرحلية خمسية تتماشى مع الخطط الخمسية الانمائية للدولة.

وعليه فقد تم اعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦/١٩٨٠ والتي حققت قفزة نوعية بادخال النظام الالكتروني للمقاسم الآلية في كل

من مناطق العبدلي ووادي السير وساركا وصويلح بمحافظة العاصمة وكذلك في اربد والكرك - كما تم انشاء المقسم المركزي الالكتروني للتلكس لخدمة كافة مدن المملكة وكان هذا انجازا هاما من خلال تلك الخطة. وعلى الصعيد الدولي والاقليمي فقد تم انشاء محطتين أرضيتين لتأمين الاتصالات الفضائية الدولية كما تم تنفيذ وتشغيل مشروع ميكروويف عمان - دمشق.

٢- المشروعات التي التزمت بها المؤسسة ودخلت حيز التنفيذ (الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١/١٩٨٥)

اعتمدت المؤسسة من خلال هذه الخطة احدث نظام اتصالات متكامل للشبكات والمقاسم ويدعى نظام الترميز النبضي ومن أهم ميزاته امكانية توفير الخدمات للريف بأقل كلفة ممكنة، ومنذ بداية الخطة الخمسية الحالية في ١/١٠/١٩٨١ وحتى تاريخه بلغ مجموع قيم المشاريع التي احيلت عطاءاتها والتزمت بها المؤسسة ودخلت مرحلة التنفيذ ما يعادل ٩٧ مليون دينار اردني سوف توفر للمواطنين في شمال المملكة واواسطها بما في ذلك جزء من العاصمة عمان (الاشرفية) مع نهاية الخطة الخمسية الحالية ما لا يقل عن (١٦٧,٤٠٠) رقم آلي جديد، اما مشاريع الشبكات العائدة لها (بالاضافة الى حصيلة مشروع رفع كفاءة شبكة عمان) فانها تصمم عادة لتوفير حجم اكبر من الخطوط يزيد بحوالي ٥٠٪ عن عدد الارقام وذلك نظرا لارتفاع التكاليف الرأسمالية للشبكات من جهة وصعوبة توفير المرونة اللازمة بالمقارنة مع المقاسم الآلية من هنا يقدر عدد الخطوط الرئيسية التي سرف تولدها هذه المشاريع بما لا يقل عن (٣٣٤,٠٠٠) خط وستبدأ المؤسسة في وضع هذه المشاريع في الخدمة التجارية بدءا من نهاية هذا العام ومطلع العام

هكذا صبه العمل

القادم وعلى مراحل.

٣- المشروعات التي توفر لها التمويل وطرح عطاءاتها أو هي بسبيل ان تطرح قريبا

في هذا الجزء من المشاريع امكانية أخرى لتوفير ما لا يقل عن (٥٥,٠٠٠) ألف رقم جديد وحوالي ٨٥,٠٠٠ خط رئيسي في جنوب المملكة بالإضافة الى جزء من العاصمة عمان علما بأن القيمة الاجالية لهذا الجزء من المشاريع قدرت بما لا يقل عن (٥١) مليون دينار وبذلك تكون هذه المشاريع في شقيها الآتي الذكر قد حققت للمواطن الاردني مالا يقل عن ٢٢٢,٤٠٠ رقم هاتفي جديد لنقطية المناطق الريفية والحضرية ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة قد تمت مع توجهات الحكومة باعطاء الاولوية للخدمات الريفية وعلى هذا الاساس فسوف تغطي حوالي ٢٣٠ مدينة وقرية بالخدمة الآلية بالإضافة الى كافة المدن الرئيسية.

٤- المشاريع الجديدة

على الرغم من ضخامة الانفاق الرأسمالي الانف الذكر بالمقارنة مع الانفاق السابق من عمر المؤسسة فإننا نسعى في الوقت الحاضر لاستقطاب مزيد من فرص التمويل لتوفير المزيد من الخدمات لاننا نأمل ان تصل الى الألفه الذكر نكون قد وصلنا الى نسب الانتشار التالية فقط.

نسبة الانتشار في المملكة بعد تنفيذ المشروعات الألفه الذكر لن تزيد عن ١٢٪ أما نسبة الانتشار في العاصمة فالتنا نأمل ان تصل الى ٢٠٪ على الأقل.

وهذا يعني أن أماننا طريق طويل لنشر المزيد من الخدمات في ريف ومدن وقرى المملكة لكي تصل بها الى المستويات المتوفرة لدى الدولة المتقدمة أو المتوسطة.

٥- القروض

تعلمون حضراتكم بأن المؤسسة تنفذ مشروعاتها الكبرى عن طريق فرص التمويل الاجنبية السهلة الطويلة الاجل ونصف السهلة الطويلة او المتوسطة الاجل بالإضافة الى بعض التسهيلات التجارية الصادية وذلك بضمانة الدولة، وقد بلغت قيمة القروض الملتزم بها حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ مبلغ ٧٩,١٩٣,٢٨٥ دينار هي في معظمها قروض سهلة او نصف سهلة مقدمة من حكومات الدول الصناعية الراغبة في مساعدة الأردن، ذلك ن الطريقة الوحيدة لنشر الخدمات في صميم الريف الاردني (حيث المردود التجاري لا يشجع استقطاب فرص التمويل التجارية) هي من خلال فرص التمويل السهلة الحكومية الطويلة الاجل كالقروض اليابانية والبروتوكول الفرنسي الاردني، ذلك ان المؤسسة ترى انه من واجبها ايصال هذه الخدمة الاساسية الى المناطق الريفية كجزء من البنية التحتية لمشاريع التنمية الاردنية لا سيما وان فرص التمويل الحكومية السهلة المنوه عنها تعطي المؤسسة فرصة مباح لا تقل عن سبع سنوات، ومثل هذا التعامل لا يمكن ان يتم الا باتفاقيات دولية متبادلة.

٦- الاتصالات الوطنية والدولية والاقليمية العربية

بالإضافة الى ما تقدم تمكنت المؤسسة حتى الان من تقديم الخدمة الآلية المباشرة على الصعيد الوطني بين العاصمة عمان وتوسع من المدن الاردنية ونحن بسبيل زيادة هذا العدد حالما تتولى الخدمات الآلية في باقي المدن وذلك بدءاً من مطلع العام القادم.

كما تمكنت المؤسسة حتى الان من توفير خدمة النداء الالي المباشر الدولية مع سبع عشرة دولة ونحن بسبيل زيادة عدد الاتجاهات الدولية

ونقل كافة البرامج والاخبار والاحداث التي تتم مؤسسة التلفزيون الاردني وبدون مقابل.

٩- التدريب

ادراكاً من المؤسسة لاهمية وخطورة التدريب كجزء لا يتجزأ من عملية نقل المعرفة فقد باشرت المؤسسة منذ عام ١٩٧٤ وبالتعاون مع الوكالة الدولية لهيئة الامم المتحدة والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بإنشاء معهد للتدريب خاص بالمؤسسة.

وقد عمدت المؤسسة بالإضافة الى ذلك الى توفير نماذج حية للتدريب من واقع كل عطاء طرحته حتى الان مع اعداد مساقات خاصة بالتدريب وبالوضوعات المتعلقة لكل مشروع وعندما تكونت لديها الحصيلة شبه المتكاملة عمدت الى انشاء كلية الاتصالات السلكية واللاسلكية بدءاً من المسام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣ وهي كلية متوسطة معتمدة تمنح خريجها دبلوما في أي من أربع تخصصات - المقاسم الالكترونية، شبكات سلكية محلية، أي من أربع تخصصات - المقاسم الالكترونية، شبكات سلكية محلية، الراديو (ميكروويف) التراسل (المتبلكس)، كما تهتم المؤسسة بايفاد الاعداد الكبيرة من مهندسيها وفنييها للتدريب في الخارج لدى الشركات الصناعية والادارات الاجنبية المتقدمة وذلك كخط آخر أساسي من خطوط وأسس نقل المعرفة.

ولكن المؤسسة لا تكتفي بهذا الحد بل تعتمد الى استقطاب خبرات متخصصة للعمل في الاردن جنباً الى جنب مع المهندسين والفنيين الاردنيين بما يسمى التدريب في مجال العمل الميداني.

كما تتبنى المؤسسة مبدأ المشاركة الفعلية في كل مراحل العمل بين مستشاريها وبين جهة

بالتدريب ويؤمل أن تصل مع نهاية العام القادم الى مالا يقل عن (٤٠) اتجاه دولي بالإضافة الى خدمات الترانزيت الآلية وذلك عبر محطات أرضيتين من الاقمار الصناعية الدولية وعبر كوابل اتصال وشبكات ميكرووية أرضية عبر الدول المجاورة.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة تعاقدت لإنشاء محطة أرضية ثالثة جديدة للتعامل مع القمر الصناعي العربي والذي يؤمل وضعه في مداره النهائي في نهاية العام القادم باذن الله.

أما بالنسبة للاتصالات العربية الاقليمية فان المؤسسة تعمل جاهدة الان في الجاز مشروع الربط الميكروي المدني عمان وبغداد، كما انها كادت أن تنتهي من اعداد المواصفات الخاصة بمشروع الربط الميكروي والمحوري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ويؤمل طرح العطاء مع نهاية العام الحالي ويشكل هذا المشروع الشريان الحيوي للاتصالات العربية الدولية والاقليمية في المنطقة.

٧- خدمات التلكس

قامت المؤسسة بتوسيع مقسم التلكس الالكتروني في مطلع عام ١٩٨٢ والمقسم المذكور من أحدث طراز ويعمل بصورة جيدة ويزود بالخدمة ٢٠٠٠ مشتركاً وستبدأ المؤسسة قريباً في دراسة التوسعة الثانية لهذا المقسم نظراً لاهمية هذه الخدمة الحيوية للقطاع التجاري في المملكة وهي خدمة مركزية في عمان ولكل أنحاء المملكة.

٨- خدمات أخرى

قد لا يعلم الجمهور الاردني في معظم قطاعاته بأن المؤسسة هي التي تقوم بنقل البرامج التلفزيونية عبر شبكاتها الميكرووية الى عدة أنحاء من المملكة كما تقوم محطاتها الارضية باستلام

تفكنا منه العمل

مهندسيها وفنييها من جهة أخرى وذلك إصراراً منها لنقل المعرفة بكل الطرق الممكنة والمتاحة. ويسعدني أن أذكر أن هذا الإصرار على التدريب ونقل المعرفة بدأ يؤتي ثماره حيث تكونت لدينا في المؤسسة خبرات نعتز بها ومتكون حجر الأساس بالنسبة لمواكبة التقنية المتطورة والحجم الكبير من المسؤوليات الفنية/الإدارية كنتيجة لتبني تلك المشروعات الكبيرة والرغبة في خلق التسارع في تنفيذ تلك المشاريع. وفي نهاية هذا العرض الموجز والذي أرجو أن يكون قد ألقى بعض الضوء على الإنجازات الفعلية لمؤسسة المواصلات لخدمة الوطن والمواطن، وقيل أعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، بعد الاستماع إلى هذا الاستعراض عن منجزات المؤسسة، أرجو أن أذكر الأخوة الكرام بأن هذا الموضوع ليس بياناً وليس مناقشة عامة لبيان، كان في الأصل اقتراح حول لجنة الخدمات والمرافق وأوصت توصية ذات شقين، التوصية الأولى رفض تحويل المؤسسة إلى شركة وقد استمعنا في الجلسة السابقة إلى أعداد كبيرة من الأخوة الزملاء وكلهم يؤيدون مثل هذا الاقتراح، فمن يعارض هذه التوصية، توصية لجنة الخدمات والمرافق الرفض يجعلها شركة والابقاء عليها مؤسسة حكومية، من يوافق؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: الشق الثاني من التوصية يتعلق بدعم المؤسسة في أمثلها وهي توصية إلى الحكومة ورغم أنها من التحصيل الحاصل ومن أمال الحكومة تفضل الدكتور ممدوح العبادي. الدكتور ممدوح العبادي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة في البداية أود أن أشكر معالي

وزير المواصلات على السرعة في إجابة المجلس لهذا البيان إنه فاجأنا بهذا الجهد الضخم الذي تقوم به المؤسسة وهذا الجهد الذي لن تستطيع أي مؤسسة خاصة القيام به وخصوصاً أن ١٢٪ نسبة الانتشار التي ذكرها تعد من البدايات أو لازلنا في المراحل الأولى من الخدمات السلوكية واللاسلكية، وأشكر المؤسسة أيضاً على جهودها وأوافق اللجنة على ما جاء في قرارها وشكراً.



معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم. الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس وأنا أيضاً أشكر الاخ العبادي في تقديم جزيل الشكر للمؤسسة على إنجازاتها الرائعة في الفترة الأخيرة، وإلى معالي الوزير على بيانه المفيد المليء بالحقائق والمعلومات، وانني أرجو أن أقدم ملاحظة واحدة حول هذا الموضوع، من حسابات الاتفاق على عدد المواقف التي تمت في ظل هذا الاتفاق نجد الرقمين ٩١ مليون دينار و ٢٢٤ الف رقم تلفون، وإذا كان هذان الرقمان صحيحين كما لهنمتها فإن معدل الانفاق على الرقم الواحد ٤٠٠ دينار، وإذا كان هذا الرقم صحيحاً فإن الرسم الذي تتقاضاه المؤسسة لتأسيس هاتف وبلغ أحياناً ٦٠٠ دينار، رقم يتجاوز الكلفة وأنا أوافق على أن يتجاوز الكلفة في مدينة عمان لأنه بالإمكان أن يكون أقل من



قرار رقم (٧)

عقدت لجنة الخدمات والمرافق اجتماعين بتاريخ ٢ و ٣/١٠/١٩٨٣ برئاسة سعادة رئيس اللجنة السيد سليمان ارتيمة وبحضور مقرر اللجنة السيدة هيفاء البشير وأصحاب السعادة الأعضاء السادة:

سالم بن نجاد، حماد المعاطيه، خلف ابو نوير، ليث الشيبيلات، علي ابو اربيعه وفلاح المخيمر. وقد حضر الاجتماع مدير عام مؤسسة الاسكان.

ونظرت اللجنة في الاقتراح رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٣ المقدم من عدد من أعضاء المجلس بشأن تملك الوحدات السكنية في اسكان مادبا «حنينا» إلى ساكنيها، وبعد التداول مع عطوفة مدير عام مؤسسة الاسكان وبعد الاطلاع على قوائم المستفيدين من مشاريع اسكان حنينا، تبين أن أكثر من ٨٠٪ من هؤلاء المستفيدين هم من سكان لواء مادبا.

ولا ترى مؤسسة الاسكان ما يمنع من تملك جميع الموظفين المستفيدين من البيوت التي يسكنونها إذا كانوا من سكان لواء مادبا مع

٤٠٠ دينار لتشجيع الأرياف على وضع المواقف ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي كلفة إدارة كل خط سنوياً وما هو معدل الإيراد السنوي من كل خط قائم، أرجو أن يتمكن معاليه من حساب هذين الرقمين في المستقبل وإعلامنا بها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الآن الذي سأطرحه على المجلس الكريم هو الشق الثاني من التوصية، وهو وضع أنظمة اعتقد أنه ما في خلاف عليها وهذه من شؤون الحكومة، زيادة فرصة تمويل المؤسسة وزيادة السيولة أيضاً هي مجرد توصية، هل يوافق المجلس الكريم؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: معالي الوزير هل هناك تعليق على ما تفضل به الدكتور خليل، تفضل. معالي وزير المواصلات: بالنسبة للنقطة التي تفضل بها معالي الدكتور خليل الكلفة الرأسمالية للهاتف داخل المدن يكلف (٦٠٠) دينار بينما الكلفة إلى الهاتف في المناطق الريفية ما يزيد عن (١٠٠٠) دينار أردني، لذلك بالنسبة لرفع الرسوم ليس هناك نسبة مطلقاً بين الكلفة الرأسمالية للهاتف وبين رسوم الاشتراك أو التأسيس التي وضعت من قبل مجلس الوزراء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الأمين العام:

ب. قرار رقم ٧، تاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥ بشأن الاقتراح رقم ١٢٨، تاريخ ١٩٨٣/٨/٢٣ المقدم من بعض أعضاء المجلس حول تملك الوحدات السكنية في اسكان/ حنينا/ مادبا إلى ساكنيها.

«مؤجل من الجلسة الرابعة والستين»

معالي رئيس المجلس: السيدة المقررة.

السيدة المقررة:

هكذا صيغ القرار

الابقاء على البيوت التي يسكنها موظفون من خارج لواء مادبا كاسكان وظيفي.

كما ان هناك قرى كثيرة موزعة في لواء مادبا وبعيدة نسبياً عن المدينة وخاصة القرى التابعة لناحية ذيبان، ويعاني الموظفون العاملون في هذه القرى من عدم توفر السكن فيها وصعوبة الوصول اليها خصوصاً في موسم الشتاء، ولذلك فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على ما يلي:-

(١) تملك الوحدات السكنية في اسكان حنيننا الى ساكنها اذا كانوا من اهالي لواء مادبا، والاحتفاظ بالباقي لاغراض السكن الوظيفي.

(٢) اقامة مشاريع اسكان مناسبة في ناحية ذيبان وجبل بني حميدة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها. «لجنة الخدمات والمرافق»

معالي رئيس المجلس: السيد عبد السلام قاسم.

السيد عبد السلام قاسم: أود أن أقول القضية قضية بالنسبة لقرار اللجنة، أود أن أقول القضية قضية

مبدأ، اسكان وظيفي يعني اسكان وظيفي. ولا يجوز ان يتأثر هذا المبدأ لكون الموظفين الذين يسكنونه من لواء مادبا او من غيره. انه لأمر معروف مسبقاً ان يكون هناك موظفين من سكان لواء مادبا.

اذا كان هناك مشكلة اسكان في لواء مادبا فالحل هو في إيجاد مشاريع سكنية سواء كانت عن طريق مؤسسة الاسكان او غيرها.

لذلك فإني أقترح ان لا يوافق المجلس على التوصية رقم واحد من قرار اللجنة الذي يدعو الى تملك الوحدات السكنية في اسكان حنيننا الى ساكنها اذا كانوا من اهالي لواء مادبا والموافقة على التوصية الثانية التي تدعو الى اقامة مشاريع اسكان في لواء مادبا.

معالي رئيس المجلس: السيد مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي: معالي الرئيس

منذ مدة طويلة تحدثنا في موضوع المشاريع السكنية فاننا دائماً نطالب الحكومة بأن تعطى



بشان مشروع القانون المعدل لقانون محام الصلح لسنة ١٩٨٣.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: قرار رقم (٣٢)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاحد الموافق ١٩٨٣/١٠/٣٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد طاهر حكمت وبحضور سعادة المقرر السيد جودت السبول وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة:

كمال الدجاني، سلمان القضاء، أمين شقير وهشام التل.

ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون محام الصلح لسنة ١٩٨٣، وبعد دراسة الأسباب الموجبة لمشروع القانون والمواد المراد تعديلها، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد مسن الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

واللجنة القانونية،

الأولوية لأبناء المنطقة التي بنى بها المشروع وتوزع على أبنائها الذين ينطبق عليهم الشروط المنصوص عليها ويعطيهم حق الأولوية لضمان راحة كل انسان صاحب عائلة وحقه ان يؤمن سكنه بمنطقته ولا يبقى الضغط السكاني مستمر حول العاصمة وازديادها بالأزدحام. وشكراً

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة. السيد سليمان ارتيمه: معالي الرئيس، اذا نظرنا نظرة واقعية الى مراكز الاسكان في جميع محافظات المملكة، فالحكومة الأردنية قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار، وقضية المباني في مادبا من مصلحة مؤسسة الاسكان وقد مضى على اسكانهم فيها فترة طويلة ان تستملك لهم ويدفعوا أثمانها، علماً بأن ناحية ذيبان لم تصلها الخدمات الاساسية إلا من فترة ثلاث سنوات ماضية، أرجو من المجلس الكريم، أن تملك هذه الوحدات الى ساكنها من الموظفين الذين هم من لواء مادبا والباقي اسكان وظيفي وهذا مطلب من مؤسسة الاسكان نفسها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيدة المقررة. السيدة المقررة: بعد استعراض القاطنين في هذه المنطقة السكنية تبين ان نسبة السكان الذين هم من خارج مادبا أقل من ٥٪ وهذا يعني أن أهل المنطقة سيستكون لمدة طويلة ولسنين طويلة، فاللجنة توصي بالتمليك، علماً ان عطوفة مدير مؤسسة الاسكان قد وافق على ذلك.

معالي رئيس المجلس: مطروح للتصويت قرار اللجنة، هل يوافق المجلس الكريم عليه؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الامين العام:

(٦) قرارات اللجنة القانونية:

أ. قرار رقم ٣٢، تاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠

تلكه صبه الأول

ملاحظة:

تخفف معالي العضو السيد كمال الدجاني على مشروع القانون.
نص القانون.

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد المقرر: المادة (٢) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:

المادة (٢) تعدل المادة (٣) من القوانين الأصلية بحذف عبارة (مائتين وخمسين ديناراً) الواردة في كل من الفقرتين (١) و (٢) منها ويستعاض عنها بعبارة (خسماية ديناراً).
معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي، الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، أرجو أن يكون المبلغ ألف دينار، ما دمنا سزغ هذا المبلغ إلى خسماية فلنرفعه إلى ألف، لأن القضية قضية الألف لم تعد قضية كبيرة، إلا إذا الحكومة لا تقبل الفكرة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل. معالي وزير العدل: شكراً معالي الرئيس، قبل أن تطرح الحكومة هذا التعديل أجرت وزارة العدل دراسات حول القضايا التي ترمى من قبل محكمة البداية، ولو أخذنا في رأي الدكتور



خليل السالم، لكان هناك بعض محاكم بداية وعلى سبيل المثال السلط أو الكرك أو معان، لم يبق من ضمن الدعاوى التي تراها إلا العدد القليل، وبهذا أخذ بهذا الرأي حسب عدد القضايا التي تقع بين (٢٥٠) دينار و (٥٠٠) دينار.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد المقرر:

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:

المادة (٣) تعدل المادة (٤) من القوانين الأصلية بحذف عبارة (مئة دينار) الواردة في الفقرة (أ) منها ويستعاض عنها بعبارة (خسماية ديناراً).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد المقرر: المادة كما وردت من الحكومة

الأصلي بحذف عبارة (مئة دينار) الواردة في الفقرة (أ) منها ويستعاض عنها بعبارة (خسماية ديناراً).

المادة (٤) تستمر محاكم البداية في نظير الدعاوى الحقوقية التي أصبحت من اختصاص قضاة الصلح بموجب المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون إذا كانت قد شرعت بسماع أقوال أو بيانات الطرفين فيها عند نفاذ احكام هذا القانون، أما الدعاوى التي لم تشرع بالنظر فيها على ذلك الوجه فتحيلها إلى محكمة الصلح المختصة لرؤيتها.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة الخامسة.
السيد المقرر:

المادة (٥) يلغى أي نص أو تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد الأمين العام:

ب. استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ٣١٠ تاريخ ١٧/١٠/١٩٨٣ بشأن مشروع قانون سلطة المياه لسنة ١٩٨٣ ابتداء من المادة السادسة.
« مؤجل من الجلسة الرابعة والستين »
معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم. الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس في الجلسة السابقة التي طرح فيها اجراء مناقشة عامة للسياسة الاعلامية في المملكة وكان الحديث عن موعد عقد هذه الجلسة، كنت من الاعضاء الذين نادوا بالتأجيل قليلاً، وألا يصار إلى المناقشة في هذه الجلسة ولكن بعض الاخوان والرئاسة أصرروا على أن تجري في هذه الجلسة ويبدوا أننا إذا بدأنا بقانون المياه لن نصل لشيء.

معالي رئيس المجلس: هي قرار المجلس، من يفتي على التأجيل؟

السيد المقرر: نقطة نظام يا سيدي.

بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة.
المادة (٤) تستمر محاكم البداية في نظير الدعاوى الحقوقية التي أصبحت من اختصاص قضاة الصلح بموجب المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون إذا كانت قد شرعت بسماع أقوال أو بيانات الطرفين فيها عند نفاذ احكام هذا القانون، أما الدعاوى التي لم تشرع بالنظر فيها على ذلك الوجه فتحيلها إلى محكمة الصلح المختصة لرؤيتها.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة الخامسة.
السيد المقرر:

المادة (٥) يلغى أي نص أو تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس) قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) تعدل المادة ٣٠ من القوانين الأصلية بحذف عبارة (مائتين وخمسين ديناراً) الواردة في كل من الفقرتين (١) و (٣) منها ويستعاض عنها بعبارة (خسماية ديناراً).

المادة (٣) تعدل المادة (٤) من القوانين

هذه المادة الأصلية



معالي رئيس المجلس: تفضل.
السيد المقرر: الحقيقة الأصل في جدول الأعمال
ان الرئاسة هي التي تعين أولويات البحث وليس
المجلس.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة نحن بناء على
قرار المجلس وضعناها في جدول الأعمال، لكن
المجلس يملك ان يؤجل لانه أنا لا أملك ان
أؤجل مناقشة حسب النظام لا أملك الا
ادراجها كما أقره المجلس، اذا المجلس الآن
يقرر نظراً لغياب الوزير ارجائها هذا أمر
متروك للمجلس، هل يوافق المجلس الكرم
على إرجائها الى حين عودة معالي الوزير؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: قانون سلطة المياه.
السيد المقرر.

السيد المقرر: معالي الرئيس، وصلنا في
جلسات سابقة إلى المادة (٦) المادة كما وردت
من الحكومة ووافقت عليها اللجنة.

المادة ٦ - مع مراعاة احكام هذا القانون تتولى
السلطة دراسة وتصميم وإنشاء وتشغيل وإدارة
مشاريع المياه وصيانتها بإستثناء إقامة مشاريع
الري التي يقتصر دور السلطة على توفير المياه لها،
على انه يجوز لها القيام بأي مشاريع أو
مسؤوليات يعهد اليها القيام بها بتكليف من
مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس بما في
ذلك تطوير مناطق مشاريع الري الحكومية
اجتماعيا واقتصاديا ولتحقيق سائر الفايدهات
المقصودة من هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: المادة (٦) مطروحة
للرأي، السيد عمر عبد الله.

السيد عمر عبد الله:
المادة ٦ - لا أرى سبباً للعبارة (باستثناء إقامة
مشاريع الري التي يقتصر دور السلطة على توفير
المياه لها) حيث ان مشاريع الري يجب ان تكون

متكاملة من حيث المصدر وشبكة توزيع المياه.
لذا أقترح شطب هذه العبارة كما اقترح شطب
عبارة (تتولى السلطة دراسة وتصميم وإنشاء
وتشغيل وإدارة مشاريع المياه وصيانتها) حيث
انها تكرر لما ورد في الفقرة (ح) من المادة
(٥). الملاحظة الثانية وهي العبارة الواردة في
السطر الثاني، باستثناء إقامة مشاريع الري التي
يقتصر دور السلطة على توفير المياه لها والحقيقة
هذه العبارة ليس لها معنى، يمكن المقصود ان
تكون شبكة توزيع المياه وفصلها عن مصادر
المياه وفي رأيي هذا اجراء خاطيء اذا كان لابد
لحالات خاصة فصل المصدر عن شبكة التوزيع.
اقترح إعادة صياغة عبارة باستثناء إقامة مشاريع
الري التي يقتصر دور السلطة على توفير المياه لها،
باستثناء شبكات توزيع المياه في مشاريع الري
التي يقتصر دور السلطة على توفير المياه لها، عند
ذلك يصبح المعنى واضح وأقترح إلغاء المادة
كلها وإعادة صياغتها على النحو التالي:
(المجلس الوزراء لتحقيق الفايدهات المقصودة من
هذا القانون ان يعهد الى السلطة بتنسيب من
المجلس بمشاريع ومسؤوليات اخرى لم ترد في
هذا القانون بما في ذلك تطوير مناطق مشاريع

الدكتور ممدوح العبادي:

شكراً معالي الرئيس، نقاشي سيكون في تشكيل
مجلس الإدارة.

١- مع ان الهدف من تركيبة المجلس في هذه
المادة هي لاعطائه اكبر فرصة من القوة والنجاح
الا ان التشكيل المقترح لن يكون مساعداً
للسلطة في السير بأعمالها، خاصة وأن معظم
الاعضاء هم من ذوي المناصب الرفيعة والمهمة،
ومن أصحاب المشاغل الكثيرة كسل في
اختصاصه. ويكفي ان أنوه بأن دولة رئيس
الوزراء باعائه الكثيرة وأربعة أعضاء من مجلس
الوزراء اي ما يعادل (¼) مجلس الوزراء
سيكون في مجلس الإدارة زد على ذلك أمين
العاصمة ورئيس المجلس القومي للتخطيط،
فهل تتصورون أيها السادة بأن هذا التشكيل
يستطيع وبهذه السهولة الاجتماع مرة واحدة على
الأقل في الشهر الواحد.

٢- ان طبيعة عمل مجلس الإدارة هي في
الاساس تسيير شؤون السلطة بما هو خارج نطاق
صلاحيات الرئيس وتقديم العون له وكذلك
رسم سياسة السلطة في اطار السلطة نفسها وعلى
المستوى القصير والمتوسط وهذا ما يستدعي
اجتماعاتها المستمرة بمعدل مرة واحدة في الشهر
على الأقل.

٣- في مجالس الإدارة كما هو معروف يصار الى
تشكيل لجان متخصصة فيها كـلجنة العطاءات،
المالية والإدارية، ولجنة توزيع، وغير ذلك فهل
ستكون الفرصة متاحة بشكل عملي لتشكيل
هذه اللجان وعملها بفاعلية على ضوء الانشغال
المتواصل للسادة الوزراء وبقية الاعضاء..

٤- إن تركيبة المجلس المشار اليه في هذه المادة
تصلح أن تكون مجلس أعلى للمياه يضع السياسة
الوطنية للمياه، ضمن منظور استراتيجي بعيد
المدى يتناول قضايا المصادر المتاحة ووسائل

الري الحكومية اقتصادياً واجتماعياً).
أصوات: نثني على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح مطروح
للرأي، هل يوافق المجلس الكرم عليه؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: ويؤخذ بالاقتراح الذي
أدلى به الزميل عمر عبد الله، المادة السابعة.
السيد المقرر: المادة (٧) كما وردت من
الحكومة ووافقت عليها اللجنة:

المادة ٧ أ - يتولى إدارة أعمال السلطة
والإشراف على أعمالها مجلس إدارة يتم تشكيله
على الوجه التالي: -

١- رئيس الوزراء رئيساً

٢- وزير الزراعة عضواً

٣- وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عضواً

٤- وزير الصناعة والتجارة عضواً

٥- وزير الصحة عضواً

٦- أمين العاصمة عضواً

٧- رئيس السلطة عضواً

٨- رئيس المجلس القومي للتخطيط عضواً

٩- رئيس سلطة وادي الأردن عضواً

١٠- أمين عام السلطة عضواً

١١- شخصان من ذوي الخبرة والاختصاص

ب. يعين رئيس الوزراء بناء على تنسيب رئيس
السلطة العضوين المنصوص عليهما في البند
(١١) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة سنتين
قابلة للتجديد وتقبل استقالة أي منهما أو يعفى
من عضوية المجلس بقرار من رئيس الوزراء بناء
على تنسيب رئيس السلطة.

ج - ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً
للرئيس ويمارس صلاحيات الرئيس في حالة
غيابه أو عدم حضوره اجتماع المجلس.

معالي رئيس المجلس: المادة (٧) مطروحة
للرأي، الدكتور ممدوح العبادي.

لجنة صيانة المبنى

تتميتها والمحافظة عليها والدفاع عنها وتوزيع السكان على ضوئها... ويكون المرجع التخطيطي السياسي الاعلى لشؤون المياه... ويجتمع كل ستة أشهر مرة.

٥- ولذلك فاني اقترح ان يتكون مجلس الإدارة من جهات اكثر تخصصا وتفرغا قادراً على ادارة هذه السلطة بشكل عملي وبعد الاطلاع على مجالس الادارات لكل من المؤسسات والهيئات التي ستضم بشكل أو بآخر الى هذه السلطة المركزية (مثل مؤسسة مياه الشرب، سلطة المياه والمجاري او حتى سلطة وادي الاردن...) فان تشكيلها يأتي بشكل متائل تقريبا وان مندوبي الوزارات والمؤسسات المعنية بالاستطاعة حصرهم لذا فاني اقترح تشكيل مجلس ادارة على الشكل التالي:-

- ١- وزير البلديات او رئيس السلطة.
 - ٢- وكيل وزارة الداخلية.
 - ٣- وكيل وزارة الزراعة.
 - ٤- مدير الموازنة.
 - ٥- مدير دائرة الاراضي والمساحة.
 - ٦- مدير الطب الوقائي.
 - ٧- أمين عام المجلس القومي للتخطيط.
- معالي رئيس المجلس السيد هاني أبو حجلة.
- السيد هاني أبو حجلة معالي الرئيس، أرجو من السيد المقرر أن يبين فيما إذا كان الشخصان اللذان يعينان من ذوي الخبرة أو الاختصاص هل هم اختصاص في أمور المياه والمجاري أم في أمور عامة كالأمور المالية والإدارية، هذا السؤال، السؤال الثاني هل هم من القطاع الخاص أم من القطاع العام، في الفقرة - ب - عندما تقبل استقالة أي من العضوين هل ستكون مدتها سنتان أم استكمال لمدة السنتين للاعضاء الذين كانوا قبلهم، غير أن أعضاء المجلس الأولين هم عندهم استمرارية.
- السيد المقرر: بالنسبة للفقرة (١١) من المادة

(٧) شخصان من ذوي الخبرة والاختصاص، كلمة الخبرة والاختصاص كلمة مطلقة، يعني لا نستطيع أن نقيدها سبياً وأن الصلاحية معطاة لرئيس الوزراء للاختيار يعني ليس بالضرورة ان نقول خبرة واختصاص بالمياه، قد يجد من المناسب ان يكون خبرة واختصاص في مجالات أخرى أو أهم، بالنسبة للنقطة الثانية، المجلس دائم باستثناء العضوين المضمينين، اذا عفاوا من مناصبهم أحد الأعضاء أو كلاهما، الاعضاء الذين يأتون لمدة سنتين، والنص مطلق، إما أن يكون من القطاع العام، أو الخاص.

معالي رئيس المجلس: السيد علي أبو ارببحة.

السيد علي أبو ارببحة: شكراً معالي الرئيس، أثني على اقتراح الدكتور مدوح العبادي وارجو ان يصار الى إعادة تشكيلة المجلس.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: بعد أن نفي على اقتراح الدكتور مدوح الواقع هذا المشروع يتعلق بالمياه بمعناه الوطني، المياه والمجاري في المملكة، اذا بنلاحظ بالنسبة لصلاحيات المجلس الواردة في المادة (١١) التي ستأتي، الواقع هي اقرب للسياسة العامة واقترح الخطط، المجلس ليس مجلس تنفيذي كما أشار الدكتور مدوح، لن تناط به صلاحيات تنفيذية، مثل هذه الصلاحيات المتعلقة بالسياسة العامة الماثية في المملكة، والخطط الخاصة بتطوير الموارد المائية وما إلى هنالك من نصوص واردة في المادة (١١) لا بد أن تضع أشخاص بمستوى القرار ليكون هذا القرار من ذوي الامكانية على اصدار مثل ذلك القرار، اذا صغرنا من رتبة مصدري القرار سنقع في اشكالات كثيرة، ان مثل هذا القرار سيمر بمراحل أخرى تصدق عليه، وبالتالي عندما اتمدى المشروع لوضع مجلس الادارة بهذه الرتب كان يقصد ان يعطيه الصيغة النهائية

الاختصاص بمجاله واسع وهذا افضل، الشيخ عز الدين.

السيد عز الدين الخطيب: يتولى ادارة أعمال السلطة والاشراف على أعمالها، الحقيقة يجب ان يكون يتولى ادارة السلطة والاشراف على أعمالها، فكلمة أعمال الأولى لا داعي لها، هذه واحدة، الفقرة - ب - يعين رئيس الوزراء بناء على تنسيب رئيس السلطة، اقترح الرئيس، لأنه رئيس السلطة معرف، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (٨) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة، المادة ٨- تحدد مكافآت أعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: رفعت اليد قبل التصويت، أوصي بشطب هذه المادة، لا يوجد مكافآت لمثل هذا المجلس وهذا غير متعارف عليه ابداً.

معالي رئيس المجلس: سحبت المادة، المادة التاسعة.

السيد المقرر: المادة (٩) أصبحت (٨) بعد سحب المادة (٨) كما وردت بتعديل الحكومة ووافقت عليها اللجنة: -

المادة ٩ - يجتمع المجلس مرة واحدة في كل شهر على الاقل ويكون انعقاده قانونياً اذا حضره مالا يقل عن ثمانية من اعضائه على ان يكون رئيس المجلس او نائبه في حالة غيابه او عدم حضوره من بينهم وتتخذ القرارات فيه باجاءع او بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته الجلسة.

معالي رئيس المجلس: السيد عز الدين.

لأنه أناط به تطبيق سياسة عامة وليس هو مجلس تنفيذي كما اشعر اليه.

معالي رئيس المجلس: الدكتور مدوح.

الدكتور مدوح العبادي: شكراً معالي الرئيس، كل ما تكلم به المقرر هو صحيح وينطبق على الفقرة (أ) فقط، من المادة (١١) اقرار السياسة المائية، إنما هناك لحد (ي) دراسة مشروع موازنة السلطة، دراسة مشاريع القوانين، عقد القروض، التنسيب إلى مجلس الوزراء، برسم الوصل والاشتراكات، تعرفه الأسعار التأمينات الواجب استيفائها هل هذه هي سياسة عامة، التعرف والوصل والاشتراكات، هي الاستراتيجية التي نتكلم عنها بالفقرة (أ) اقرار السياسة المائية في المملكة، بقية الصلاحيات الموجودة في المادة (١١) هي من صلاحيات مجالس الادارة المتعارف عليها في الشركات.

معالي رئيس المجلس: جلب ماء من غور الاردن الى عمان هذا يستطيع ان يبت فيه وكيل الوزارة.

الدكتور مدوح العبادي: رسم الوصل يا سيدي.

معالي رئيس المجلس: رسم الوصل طبعاً لأنه مجموعة ومحصلته قد تبلغ عشرات الملايين، كلف المشاريع وقروضها معظمها مشاريع موله، السيد علي أبو ارببحة.

السيد علي أبو ارببحة: بالنسبة لشخصين من ذوي الخبرة، اقترح ان يكونا تقنيي المهندسين والجيولوجين لا للمهنتين من علاقة مباشرة في هذا الموضوع أكثر من غيره.

معالي رئيس المجلس: نحن يا أخ علي اتفقتنا انهم قد يكونوا مختصين بشرب الماء،

تفكر في جهة العمل



السيد عز الدين التميمي: كلمة، إذا حضره مالا يقل عن ثمانية من أعضائه، الأدق في التعبير إذا حضره ثمانية من أعضائه على الأقل، هذه واحدة، وكذلك وتتخذ القرارات فيه بالأجاء أو بأكثرية وليس بأجاء.

معالي رئيس المجلس: تصوب، السيد مقبل. السيد مقبل المومني: أرى حذف (أو عدم حضوره في حالة غيابه) وتبقى (في حالة غيابه) وحذف كلمة (أو عدم حضوره).

معالي رئيس المجلس: هذا صحيح، المادة ككل هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة العاشرة. السيد المقرر: المادة (١٠) كما وردت بتعديل الحكومة ووافقت عليها اللجنة.

المادة ١٠ - أ - لا يحق لأي عضو من أعضاء المجلس أو لأي موظف في السلطة أن يكون طرفاً في أي من العقود والمشتريات أو المعاملات التي تبرمها السلطة وتطرحها أو تحيلها لتنفيذ مشاريعها أو أعمالها، كما لا يحق له أن يعمل في تلك المشاريع أو الأعمال أو ينجني منها أي ربح أو

نفع مادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك باستثناء الرواتب والمكافآت والاجور التي يتقاضاها من العمل في السلطة أو مقابل الاشتراك في القيام بأي من المهام المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وفي حدود ما تسمح به هذه الاحكام.

ب - اذا خالف أي موظف في السلطة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتعرض للاجراءات والعقوبات القانونية ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالإضافة الى التمييز على السلطة أو على أي شخص آخر لحقه ضرر من ذلك.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي، السيد عمر الزناتي.

السيد عمر الزناتي: فقط اقترح شطب أو بسبب عضويته في المجلس لانه ليس مكافآت، عندما شطب المادة (٨).

معالي رئيس المجلس: نعم، تصوب. هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عز الدين.

السيد عز الدين الخطيب: باستثناء الرواتب والمكافآت والاجور التي يتقاضاها من العمل في السلطة أو بسبب عضويته في المجلس لا داعي لها في المادة.

معالي رئيس المجلس: هذه شطبنا بسبب عضويته.

السيد عز الدين الخطيب: لا، وذلك باستثناء، لأنه لا داعي للاستثناء هذا، لأن رواتبه ليست عملية ولها علاقة بالعقد التي تبرم مع السلطة.

معالي رئيس المجلس: نعم هذا صحيح. السيد المقرر.

السيد المقرر: الواقع هي نوع من التزويد

والاشتراكات وتعرفة الاسعار والتأمينات الواجب استيفاؤها مقابل مختلف استثمارات المياه والمجاري العامة.

ز - استشار اموال السلطة في الاوجه وبالطريقة التي يراها مناسبة لمصلحة السلطة.

ح - التنسيب لمجلس الوزراء بان تقوم السلطة بأي مشاريع او مسؤوليات يرى المجلس ان تقوم السلطة بها من غير المهام الموكلة للسلطة لتحقيق الغايات المقصودة من هذا القانون.

ط - تعيين اعضاء مجالس المياه في المناطق.

ي - القيام بأي اعمال او ممارسة اي صلاحيات اخرى تنص عليها الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون على انها من مهام وصلاحيات المجلس.

اللجنة القانونية وجدت شطب العبارة (ي) لانه لا يجوز للانظمة ان تعطي صلاحيات لم ترد في القانون، فإذا وردت مثل هذه الصلاحيات في القانون فالقانون هو الفصل واقرحت اللجنة ان تشطب العبارة (ي).

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير. السيد أمين شقير: معالي الرئيس، إنني اتساءل عن الحكمة التي تقودنا بموجب مشروع القانون المقدم الى العودة الى مجلس الوزراء بقرارات ويأمر تفصيلية بعد ان تشكل مجلس السلطة من (١٢) شخص فيهم (٥) وزراء، ويرد هذا الاشتراك على هذا المستوى بأهمية وجدارة المواضيع التي يتولاها مجلس السلطة، الآن اذا كان خمسة وزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء لا يستطيعون ان يقدروا أهمية موضوع من المواضيع أو توجه من التوجهات فإما انه لا حاجة بان ترتفع عملية تشكيل مجلس السلطة الى رئيس الوزراء، أو أنه لا مبرر للعودة الى مجلس الوزراء في مجموعة من التفاصيل التي يتولاها المجلس، أنا شخصياً أعتقد بشأن هذه

وابقاؤها ما فيه أي ضرر، كل المادة هي تأكيد للمبادئ القانونية الاصل لا في عضو مجلس الادارة مسموح له أن يستفيد من السلطة وهذا اثره غير مشروع وملاحق قانونياً لا يجوز له ان يستثمر الوظيفة العامة، ولا للموظف الصغير، هي المادة كلها ككل، تأكيد لمبادئ عامة وترسيخها في قانون خاص، فإذا ابقينا الاستثناء ما فيه ضرر من بقائه.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: انا كنت سأقول نفس الكلام الذي تفضل فيه الاخ هشام.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على بقائها؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة (١١).

السيد المقرر: المادة (١١) كما وردت بتعديل الحكومة ووافقت عليها اللجنة.

المادة ١١ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات التالية -

أ - اقرار السياسة المالية في المملكة.

ب - الموافقة على الخطط الخاصة بتطوير الموارد المائية وحفظها وتحديد استمالاتها وتوزيعها وتأمين مصادر اضافية للمياه والموافقة كذلك على الخطط الخاصة بالمياه والمجاري العامة وتوفير شبكات المجاري العامة.

ج - دراسة مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسلطة ورفعها الى مجلس الوزراء.

د - دراسة مشروع موازنة السلطة ونظام جدول تشكيلات الوظائف فيها او رفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها.

هـ - عقد القروض من المصادر الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء لتحقيق اغراض السلطة.

و - التنسيب الى مجلس الوزراء برسم الوصل

لجنة صبة الأصول

الصلاحيات طالما ان رئيس الوزراء معه أربعة وزراء مختصين، هم الذين يقوون السلطة، لا لزوم للعودة الى مجلس الوزراء لاصدار قرارات من خلال تنسيق يوجه اليه وشكراً.



معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: في الواقع كنت بفضل من الاستاذ أمين ان يحدد المواد التي يقترح بعدم عرضها على مجلس الوزراء، لانه اذا اخذناها فقرة فقرة، نرى (ج) دراسة مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسلطة ورفعها الى مجلس الوزراء، بعقد بوافقي تحصيل حاصل، لا يجوز لمجلس الادارة ان يضع قانون (د) دراسة مشروع موازنة السلطة ونظام جدول التشكيلات للوظائف ورفعها الى مجلس الوزراء هذه في كل السلطات المستقلة الذي يقرر الموازنة هو مجلس الوزراء، وكل السلطات الموجودة حالياً كله حسب النص يجب ان تعرض جميع موازنات الدوائر والسلطات المستقلة على مجلس الوزراء، فهو تقيد بالشيء المتبع، الفقرة (و) فقط التي بأسفلها، يمكن ان تكون قرار من مجلس السلطة في رسم الوصل والاشتراك والتعرفة، طبعاً عقد

القروض هي سياسة عامة للدولة يجب ان يمر على مجلس الوزراء، الفقرة (هـ) هنا التنسيب لمجلس الوزراء ان تقوم السلطة، إذن اتفقنا على ما اعتقد قبل ان نصل (و) يمكن أن تكون من صلاحيات مجلس الادارة، رسم الوصل والتعرفة، يمكن أما (ح) التنسيب لمجلس الوزراء ان تقوم السلطة بأي مشاريع ومسؤوليات يرى المجلس ان تقوم السلطة بها من غير المهام الموكولة للسلطة لتحقيق الغايات المقصود منها في هذا القانون، فعودة الى الولاية العامة لمجلس الوزراء، ان يعطيها الى السلطة، لذلك تحتاج لقرار مجلس الوزراء صاحب الولاية حسب الدستور وتبقى فقرة (و) يمكن ان تناط بمجلس الادارة.

السيد أمين شقير: الحقيقة اذا انبسط بالمجلس الصلاحيات المنصوص عليها، فهي أهم من هذه الجوانب والحالات الاستثنائية، فبالاخرى ان يقتصر دور مجلس الوزراء بان يعلم بها دون ان تكون تنسيقاً يتطلب موافقة من مجلس الوزراء. دولة رئيس الوزراء: يشترط التمسار في المجلس، يشترط ان يصدر قرار موقع من مجلس الوزراء حسب القوانين والدستور، القوانين بداهة قرار مجلس الوزراء، القروض بداهة قرار مجلس الوزراء، الموازنة بداهة قرار من مجلس الوزراء ما عدا (و) الصحيح التي يمكن أن تستثنى.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر. السيد المقرر: بالنسبة للتوضيحات التي اوضحها دولة الرئيس، أنا أود أن اوضح شيء بالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء بالتصديق أن موارد السلطة ورأس مالها هو يعتمد على مساهمة الحكومة والموجودات التي تجولها الحكومة وبالتالي تخضع موازنات لمعملية ارتباط ما بينه وبين مجلس الوزراء بالاضافة للنقطة ان مجلس الوزراء يصدق كالة الموازنات

دولة رئيس الوزراء: في الواقع أريد أن أعود عن كلامي الذي قلته في الفقرة (و) بعد أن انتهت الى كلمة رسم، الرسم أيضاً لا يجوز لمجلس الادارة ان يفرض الرسم، ولذلك يجب العودة أيضاً لهذا الموضوع، فهي مدروسة بدقة، يجب أن يكون تنسيق الى مجلس الوزراء فيها، أما الذي تفضل فيه الأستاذ أمين، الصحيح هذه تجربتنا، في لجنة موسعة من مجلس الوزراء تدرس شيء يساعد كثيراً في تحرير الأمور في مجلس الوزراء نفسه بايضاحات، فلذلك حتى في جدول التشكيلات والتمويل هو حكومي أيضاً، مفروض مجلس الوزراء ان يصدق في هذه التشكيلات وأن لا توضع تشكيلات كبيرة وبالتالي تنص أموال كثيرة تعود بالتالي على المواطن، لذلك مجلس الوزراء يكون مقيد هذه المواضيع في جداول التشكيلات وهذه في السنة مرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عمر عبد الله. السيد عمر عبد الله: لي ملاحظات على الفقرتين (أ و ب).

الفقرة أ - اعتقد بأن اقرار السياسة المالية يجب أن تكون من قبل مجلس الوزراء كي تكون سياسة الحكومة ودور مجلس ادارة السلطة حتى وان كانت برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء يجب أن يكون محصوراً بالتنسيق لمجلس الوزراء. لذا اقترح شطب هذه الفقرة والاستعاضة عنها بالتالي: - الموافقة على السياسة المالية ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها.

الفقرة ب - اقترح شطب كلمة (وحفظها) الواردة في آخر السطر الاول واستبدالها بكلمة (وحايتها) او بعبارة (والحفاظة عليها) وشطب باقي الفقرة والاستعاضة عنها بالتالي:

هذه النقطة الأولى، النقطة الثانية فيما يتعلق بالتنسيق لمجلس الوزراء، مجلس السلطة لا يملك ان يصدر أنظمة، الأنظمة تصدر عن مجلس الوزراء تنفيذاً لحكم قانوني هو ينسب، وبالتالي هذه ضمانات لمجلس الادارة، يعني مجلس الوزراء لا يصدر نظام من عنده مباشر الا بناء على تنسيق من مجلس السلطة بوضع حد للتعرفة وبالتالي النص يتفق مع الاصول الدستورية ويضيف قيداً على مجلس الوزراء إنه بدنا تنسيق من مجلس السلطة، فيما يتعلق بعقد القروض، طبعاً متفق عليه ان القروض والمصادر الخارجية تقتضي موافقة مجلس الوزراء، فيما يتعلق بموضوع المهام الاخرى، يعني اذا أرادت السلطة لتأمر صلاحياتها الواردة في هذا القانون أن تقوم بمهام قد تكون متلازمة تستأذن مجلس الوزراء في ذلك فيوافق على تكليفها بتلك المهام.

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير: سيدي، في الواقع أريد أن أعود الى الفقرة (د) وأقول ما يلي: ان الحكومة بعناصر هامة وفعالة وعلى رأسها دولة رئيس الوزراء تكون قد اشتركت بتصوير الموازنة وقرار جداول تشكيلات الموظفين ووصلت الى موقف، هل يتجاوز دور مجلس. في هذه الحالة حالة الاقرار الميكانيكي الاتوماتيكي، أو أنه سيدخل في التفاصيل التي وصل اليها المجلس إنه بدنا عشر موظفين هنا بدنا مهندس هنا، يعني هذه التفاصيل ليست مقصودة على ما أعتقد من إحالة مشروع موازنة السلطة الى مجلس الوزراء، هو لاقراؤه والأخذ به بعين الاعتبار حين إقرار أو وضع ميزانية عامة لا الدخول في التفاصيل المترتبة على وجود الرقم النهائي للموازنة المقترحة.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس.

هذه النقطة الأولى

(وارايات اوجه استعمالها وكذلك خطط تأمين احتياجات المملكة من المياه بما في ذلك خطط تأمين مصادر اضافية من خارج المملكة) كما وأقترح شطب هذه الفقرة واستبدالها بالتالي:

الموافقة على الخطط والمشاريع الخاصة بتطوير الموارد المائية وحمايتها وتحديد اولويات وأوجه استعمالها والخطط والمشاريع الخاصة بتأمين احتياجات المملكة من المياه بما في ذلك تأمين المياه من خارج المملكة وكذلك الخطط والمشاريع الخاصة بالتخلص من الكساحه.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التعديل الذي ورد على الفقرتين أ و ب؟ الذي اقترحه السيد عمر عبد الله.

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة ككل هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ الشيخ عز الدين.

السيد عز الدين الخطيب: في الفقرة (ج) تنقصها كلمة (لاقرارها) ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها.

معالي رئيس المجلس: هذا شيء معروف لان مجلس الوزراء يقرها ويحولها الى البرلمان.

الشيخ عز الدين الخطيب: اذا بدنا لحذفها من هذه الفقرة اقترح حذفها من الفقرة (د) ايضاً.

هذه واحدة، في (و) التنسيب الى مجلس الوزراء، وفي (ج) التنسيب الى مجلس الوزراء اقترح ان يكون التعديل واحد باضافة الى أي التنسيب الى مجلس الوزراء في (و) في (ج) أو (ح) التنسيب الى مجلس الوزراء ايضاً حتى تنسجم العبارات مع بعضها البعض، ثم الموكولة للسلطة، الصواب الموكولة الى السلطة.

معالي رئيس المجلس: المادة ككل هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (١٢) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:

المادة ١٢- أ - يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان يقرن القرار بالارادة الملكية وينهي استخدامه بالطريقة ذاتها.

ب - يحدد مجلس الوزراء راتب الرئيس وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية.

ج - تكون للرئيس صلاحيات الوزير في ادارة شؤون السلطة، ويتولى تمثيلها لدى الغير وتنفيذ سياستها العامة ويمارس في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية:-

- ١- تنفيذ قرارات المجلس.
- ٢- اعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وتقديمها للمجلس.
- ٣- تنسيق العمل في مشاريع السلطة وتأمين التعاون بين اجهزتها الادارية والفنية المختلفة.
- ٤- ادارة شؤون موظفي ومستخدمي السلطة.
- ٥- الاشراف على تنظيم الشؤون الادارية والمالية واللازم في السلطة.
- ٦- اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسلطة.
- ٧- ممارسة أي مهام او صلاحيات اخرى يكلفه المجلس بها او ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من صلاحيات الرئيس.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي، السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير: في الفقرة - ب - ورد أن مجلس الوزراء هو الذي يحدد راتب الرئيس وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية بدون أي تنسيب لا من مذهب السلطة ولا من

معالي رئيس المجلس: الحاج محمد علي بدير.

السيد محمد علي بدير: معالي الرئيس ما تفضل به السيد المقرر موجود في المادة (١٣) ولا لزوم للتكرار.

معالي رئيس المجلس: السيد عوني المصري.

السيد عوني المصري: بالنسبة للفقرة (ج) تكون للرئيس صلاحيات ادارة شؤون السلطة، ويتولى تمثيلها لدى الغير وتنفيذ سياستها العامة ويمارس في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية:- المهام والصلاحيات المدرجة تحت ليست صلاحيات الوزير هي صلاحيات الوكيل ايضاً، وبالتالي اقترح التغيير التالي (أو يمارس بالإضافة لذلك الصلاحيات التالية)، لأن كثير من الصلاحيات هي ليست صلاحيات وزير.

معالي رئيس المجلس: المادة ككل هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (١٣) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:-

المادة ١٣ - يعين الامين العام للسلطة بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب المجلس وينهي استخدامه بالطريقة ذاتها ويمارس صلاحيات الرئيس عند غيابه بصورة قانونية.

معالي رئيس المجلس: السيد علي ابو اربيعه.

السيد علي ابو اربيعه: شكراً معالي الرئيس، اقترح ان يعين الامين العام للسلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون المياه بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب المجلس.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة الحقيقة كما وردت تقول ويمارس صلاحيات الرئيس عند غيابه بصورة قانونية، أنا بقرح اضافة العبارة التالية، وأي صلاحيات اخرى تناط اليه بموجب هذا القانون

مجلس ادارتها ولا من أي جهة مستقلاً بذلك برأيه وحسب ما يتصوره، أنا يعتقد ان مثل هذه الصلاحية ينبغي ان تمارس اذا كان لابد لمجلس الوزراء ان يمارسها بناء على تنسيب من المجلس، لأنه الحقيقة الموضوع تحديد الرواتب مفروض في الأساس ان يكون هنالك اساس قاعدة معتبرة لتحديد الرواتب، ولكن أما لأنه موضوع المدير قد يضطر الى نوع من المرونة أو الحرية فأنا يعتقد أنه لابد ان يأتي من المجلس شيء بهذا الموضوع، شكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: واضح من الفقرة - أ - ان التنسيب يأتي من رئيس الوزراء، مجلس الوزراء ليس من عنده، رئيس مجلس الوزراء هو رئيس مجلس ادارة السلطة، وهذا تنسيب كاف.

معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاء.

السيد سلمان القضاء: الواقع دأبت القوانين التي تعالج امور المؤسسات بأن يحدد مجلس الوزراء فوراً من تلقاء نفسه الرواتب وحقوق المدير العام أو رئيس المؤسسة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ السيد مقبل.

السيد مقبل المومني: الفقرة - أ - من المادة (١٢) على الشكل التالي، يعين الرئيس، أو تنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس الوزراء على ان يقرن هذا القرار بالارادة الملكية في الفقرة - أ - المادة (١٢).

معالي رئيس المجلس: الشيخ عز الدين.

السيد عز الدين الخطيب: أزيد النص الوارد في المادة، على ان تغير كلمة (رئيس الوزراء) الواردة في آخر السطر (برئيس المجلس)، يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس. وكذلك كلمة (وينهي) بدل كلمة (وينهي).

لجنة صبة العمل

او الانظمة الصادرة بموجبه، حتى يارس
الصلاحات أحياناً وكيل الوزارة.

معالي رئيس المجلس: نرى عليها الاخ عوفي،
مطروحة للمجلس الكريم، هل يوافق المجلس
الكريم على هذا؟

السيد الامين العام: ١٧ من ٤٣
معالي رئيس المجلس: وتبقى كما هي، المادة
الرابعة عشرة.

السيد المقرر: المادة كما وردت من الحكومة
بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة:

المادة ١٤ - أ - يكون للسلطة جهازها الخاص
من الموظفين والمستخدمين يبري تعيينهم وتحدد
شروط استخدامهم وعزلهم وإنهاء خدماتهم
وتحديد رواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وتعيين
واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم
بموجب أنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون وال
ان تصدر هذه الانظمة تعالج شؤون الموظفين
بتعليمات يصدرها المجلس لمدة لا تزيد على ستة
اشهر من نفاذ احكام هذا القانون.

ب - ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون
لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والمهيات
العامة الرسمية والبلدية المنصوص عليها في
الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من هذا القانون الى
السلطة بناء على قرارات يصدرها المجلس
وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه السلطة من اولئك
الموظفين والمستخدمين، ويحتفظ الذين ينقلون
الى السلطة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة
عليهم، وتعتبر خدماتهم لدى تلك الجهات
والمؤسسات والمهيات او البلديات جزءاً من
خدماتهم لدى السلطة على ان لا تسري احكام
قانون التقاعد المدني الاعلى الموظفين منهم
التابعين للتقاعد والذين يختارون الاستمرار في
تقاضي رواتبهم التي يتقاضونها او يستحقونها
بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به وتحول
جميع المبالغ المقتطعة لحساب التقاعد من رواتبهم

التي تقاضوها قبل نقلهم الى صندوق التقاعد.
ج - واما الموظفون والمستخدمون الذين لا
ينقلون الى السلطة فيتم تسريحهم بقرارات من
المجلس وفقاً لاحكام التسريح المنصوص عليها
في نظام الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس: المادة مطروحة للرأي،
هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ - الاخ عمر
الزناقي.

السيد عمر الزناقي: الواقع تساؤلي بالنسبة
لتحديد رواتب وعلاوات وكفاءات موظفي
السلطة بحسب هذا القانون بمعنى آخر إنه
سيكون في مستوى آخر غير مستوى الرواتب
الموجودة عندنا، سيكون عندنا ازدواجية، في
رواتب الدولة.

معالي رئيس المجلس: السيد عمر النابلسي.
السيد عمر النابلسي: الواقع ان ملاحظتي فيما
يتعلق بالصلاحية للمقاه على المجلس بان ينبغي
الموظفين فاني ارجو ان يكون ذلك بناء على
تنسيب الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ما هو الاقتراح يا أخ
عمر.

السيد عمر النابلسي: سيدي اقترح ان يكون
الانتقاء من بين موظفي السلطتين الحاليتين بناء
على تنسيب الرئيس، وليس بقرار من المجلس
حتى يكون للرئيس الصلاحية والقسرة في
المشاركة في اختيار الموظفين.

معالي رئيس المجلس: نرى عليه المقرر.
السيد المقرر: الحقيقة لا يوجد وجهة نظر
معينة والتنسيب لا بد منه، لأنه اذا جاء تنسيب
رئيس السلطة في الاختيار طبعاً تتفق مع الأخ
عمر في الاختيار، لانه ضروري يكون هنالك
تنسيب حتى يعرف من يريد ومن لا يريد،
وجود النص كما هو الواقع هو سيكون مساهم
في المجلس، حسب اقتراح الاستاذ عمر المجلس

الغيت وظائفهم والغيبت دوائرههم لاند أن
يسرحوا.

معالي رئيس المجلس: السيد عز الدين.
السيد عز الدين التميمي: الفقرة ب، ان لا
تسري احكام قانون التقاعد المدني الاعلى
الموظفين منهم التابعين للتقاعد.

السيد المقرر: صححناها، الا على الموظفين
التابعين منهم للتقاعد.

معالي رئيس المجلس: السيد سعيد بينو.

السيد سعيد بينو: الحقيقة تساؤلي كان حتى في
مناقشة اللجنة القانونية، ما هي صلاحيات
المجلس في الاستثناء عن المستخدمين التابعين
لدوائر أخرى؟ فانا رأيت الاستثناء عنهم من
قبل الدوائر التي كانوا يعملون لديها. كيف
المجلس؟ هم إنتقلوا للمجلس، غير موظفين في
المجلس، كيف يستغني عنهم المجلس؟

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: شكراً معالي الرئيس، هذه
النقطة الحقيقة بالذات أخذت نقاش طويل في
اللجنة القانونية وارثي حتى لو كانوا هؤلاء
الموظفين الذين لم ينقلوا الى هذه السلطة
الجديدة ان المجلس يحكم النص يعطي هذه
الصلاحية فهو يملكها وتلغى جميع التشريعات التي
تعارض احكام هذا النص، ولذلك لم نجد خروج
الا ان يكون للمجلس ان يتصرف هؤلاء
الموظفين الذين لم ينقلوا الى السلطة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاء.
السيد سلمان القضاء: في الواقع من ناحية
منطقية وعملية، هؤلاء سيسرحون هكذا،
السلطة التي ظاهرة جديدة تريد ان تسرح
موظفين كانوا موجودين لم ينقلوا لها، فكيف
يأرسون ذلك عليهم ان تكون الدوائر الملغاة،
مثل مؤسسة مياه الشرب والمجاري الغيت تلقائياً

لا يستطيع ان يتحرك في الاختيار الا من خلال
التنسيب، فإذا وجد المجلس ان يقترن قرار
الاختيار من الموظفين من المهيات الاخرى
بتنسيب من رئيس السلطة، فهذا امر يعود الى
المجلس، ليس هناك وجهة نظر محددة.
معالي رئيس المجلس: مطروح على المجلس
الكريم الاقتراح الذي تفضل به الاخ عمر
النابلسي ونرى عليه، من يوافق على هذا
التعديل؟

السيد الامين العام: ٢١ من ٣٩.
معالي رئيس المجلس: وتعديل حسب
الاقتراح، المادة ١٥ عفواً هل هناك شيء على
هذه المادة، السيد سلمان القضاء.

السيد سلمان القضاء: في الفقرة (ز) اذكر أي
تخفظت ولا أدري اذا سجل ذلك أم لا؟ حول
الفقرة ج - ؟ الفقرة ج هي الفقرة ب تفترض
ان موظفي بعض المؤسسات كمؤسسة مياه
الشرب والمجاري ينتقل تلقائياً الى السلطة،
وهنا نص يقول اما الموظفين المستخدمين الذين
لا ينتقلون الى السلطة فيتم تسريحهم بقرارات من
المجلس، هؤلاء كانوا مرتبطين بنظام الخدمة
المدنية، مرتبطين في أمور خاصة فهكذا
نسرحهم؟ يعني يجب ان نفكر أنصو في طريقة
ان لا نتركهم هكذا على أساس مجلس الوزراء
على الاقل، يبحث موضوعهم.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.
السيد المقرر: هي الواقع المادة (ج) كما
يعرف السيد سلمان هي تأكيد للقواعد العامة،
انه عند الغاء دائرة او وظيفة يتم تسريح الموظف
سواء وجدت او لم تجد، والتوجه الذي يتوجه
الاستاذ سلمان لا يمكن ان يحله التشريع، هذه
نتركها الى وجدان مجلس الوزراء أو مجلس
السلطة انه فيما يتعلق بهذه الفئة يجد علاج لها،
أما الفقرة (ج) هي تأكيداً هو وارد في نظام
الخدمة المدنية، يعني موظفين لم يأخذوهم،

هكذا صبه القول

ولم يسبق أحد يستغني عنهم على الأقل رئيس الوزراء هو الذي يباشر صلاحيات الوزير، وترفع هذه التسيبات من ديوان الموظفين مع رئيس الوزراء على الأقل حتى لا يسيبوا. معالي رئيس المجلس: هو بقرار من المجلس، على كل حال المادة ككسل، الحاج فارس الصرايرة.

السيد فارس الصرايرة: في الواقع أننا أتساءل مع الاخوة الذين اعترضوا على الفقرة ج من هذه المادة، لان هنالك موظفين في البلديات في قسم المياه في البلديات قسم المياه سينقل الى هذه السلطة ان كان عاجلاً أو آجلاً لماذا يكون مصير موظف البلدية؟ هنا الفقرة حتمت تصريحه بينا، ربما ينقل من قسم الى قسم في البلدية.

معالي رئيس المجلس: الفقرة لم تحدد، فيتم تسريحه بقرار من المجلس، الموظفين الذين لا ينقلون، الذين لا ترغب بهم السلطة، المادة مطروحة للرأي الأستاذ عمر عبدالله.

السيد عمر عبد الله: اعتقد الفقرة (ج) المادة ٢٤، بالضرورة تعتبر باعتبارها الحلف القانوني للجهات والمؤسسات والبلديات، التي تنقل صلاحياتها الى السلطة، اعتقد الموظفين يصبحون اتماتيكيا، موظفي السلطة، والسلطة باستطاعتها الاستثناء من الذين لا تحتاج لهم. معالي رئيس المجلس: المادة ككسل موافق عليها؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة ١٥

السيد المقرر:

المادة ١٥ - يتكون رأس مال السلطة من:

أ - مساهمة الحكومة.

ب - الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة من أموال منقولة وغير منقولة.

ج - الأموال التي يقرر مجلس الوزراء ضمها الى رأس مال السلطة حسب أصول المحاسبة المتبعة. د - الهبات والاعانات المالية التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء قبولها واضافتها الى رأس مالها.

معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم. الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس،

في هذه المادة العديد من الملاحظات ولا أجدها أمامي لأنني لم أحضر معي القانون على أساس أنه لن يناقش اليوم، أولاً مساهمة الحكومة، هنا رأس مال السلطة بكامله حكومي، فمساهمة الحكومة في رأس المال لا تختلف عن (ج) وهي الأموال التي يقرر مجلس الوزراء ضمها الى السلطة، ولا أرى ضرورة لحسب أصول المحاسبة المتبعة، هذا رأس المال يبدو أنه متحرك وليس جامداً باعتبار أن الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة من أموال غير منقولة تتزايد بتزايد مشاريع المياه والمجاري في المملكة ولذلك فإن رأس مال السلطة لن يكون رقماً ثابتاً وإنما بازدياد المشاريع التي ستنفذها السلطة هذه ملاحظتي الأولى. الملاحظة الثانية الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة هذه ليست رأس مال وإنما قيمة الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة، القيمة المالية للموجودات، وهنا السؤال بأي نوع من التقدير ستكون هذه القيمة؟ هل هي الكلفة لتلك المشروعات كما حدث عند تأسيس هذه المشروعات أم الكلفة بعد اجراء الاستهلاك الطبيعي على هذه الموجودات ولا أرى مناصاً من أن نذكر قصة الاستهلاكات وتحديد قيمة الموجودات في ظل هذا القانون آخذين بعين الاعتبار معدلات الاستهلاك القانونية أو الطبيعية أو العلمية التي تجري على مشاريع المياه سنوياً أو على مشاريع المجاري، النقطة الثانية ما دمت في هذا الموضوع يقابل رأس المال الذي

إذا قرر مجلس الوزراء ذلك بناء على سبب المجلس، هذه مرتبطة في المادة السابقة، عندما يقرر مجلس الوزراء ضم الأرباح الى الحكومة يستطيع مجلس الوزراء أن يحول هذه الأرباح الى رأس مال السلطة، فما يتعلق بنقطة (د) من السابقة التي تكون على الجهات، المادة (٢٤) عاجلت الموضوع وقالت السلطة هي الخلف الواقعي والقانوني للجهات السابقة بما لها وما عليها.

معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس،

يبدو أنني لا أتفق وسعادة المقرر لأننا نختلف أصلاً على موضوع الموجودات والمطلوبات في جانبي أية موازنة، رأس المال دائماً في المطلوبات، رأس المال دائماً في المطلوبات والموجودات التي هي المشاريع ستكون في باب آخر اسمه الموجودات، ولذلك رأس المال لا يتكون أصلاً من الموجودات ما يقابل رأس المال هو تلك الموجودات التي هي قيمة المشاريع فإذا أردنا الكلام من ناحية محاسبية لا نستطيع أن نقول الموجودات هي رأس المال، الموجودات هي الأساس ورأس المال Liability. رأس المال يعني التزام ومطلوبات، والموجودات هي التي تقابل رأس المال، لا يتكون رأس المال من الموجودات، النقطة التي يتكلم عنها الأخ عن حساب الأرباح والخسائر، حساب الأرباح والخسائر شغل غير الذي نتكلم فيه هنا، الأرباح والخسائر عندما يصبح عند السلطة أرباح تأخذ ١٠٪ تضعها هنا وتأخذ ٩٪ وتضعها هنا والباقي تضفيه الى رأس المال، أنا قلت رأس المال مفتوح سيكون مفتوحاً ولا يجوز أن يحدد برقم معين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير: معالي الرئيس،

في الحقيقة أنا أشترك تماماً مع الدكتور

هو مطلوبات موجودات، ولكن ما لا أجده في القانون مطلقاً هو القروض التي تسلفتها سابقاً الهيئات التي ستدمج في ظل السلطة هذه المسؤولية ستكون مسؤولية من؟ القروض الممنوحة لسلطة المياه والمجاري حالياً من سيكون مسؤولاً عنها؟ إذا كنا نتحدث في باب رأس المال عن المطلوبات فهناك أيضاً مطلوبات للبنوك، مطلوبات لأسناد القرض، مطلوبات لقروض الخارجية، تقابل هذه الموجودات فإذا كنا نفكر بميزانية متوازنة وهي كما يجب أن يكون هناك لا بد من ذكر المطلوبات الأخرى وهي كما قلت القروض من البنك الدولي على سبيل المثال أو من أي مصدر آخر للتمويل، وعندما نتحدث عن رأس المال كمطلوبات يجب أن نشير لتلك المطلوبات الأخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المقرر.

السيد المقرر: فما يتعلق بملاحظات الدكتور خليل حول رأس مال السلطة. ب - الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة من أموال منقولة وغير منقولة، هذا القرار يعود به للحكومة بقصد رسملة الأموال، يعني قرار صادر للحكومة ليس هناك قيد تشريعي على طريقة التجويل ويترك القرار إلى الحكومة بقصد رسملة الأموال، فما يتعلق بالفقرة ج، الأموال التي يقرر مجلس الوزراء ضمها لرأس مال السلطة حسب أصول المحاسبة المتبعة لمجلس الوزراء في المواد اللاحقة التي هي على وجه التحديد، الفقرة ج من المادة (٢٣) يستطيع أن يلزم السلطة بتحويل رصيد ارباحها بعد ١٠٪ وبعد ٩٪ الى رأس مالها وهذا هو المقصود بالفقرة، أريد أن أقرأ الفقرة: -

المادة (٢٣) أن تحول أي رصيد يتبقى من الأرباح بعد تخصيص المبالغ المنصوص عليها في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة إلى الحكومة،

تلكه صبه الأصول

خليل السالم في تغيير نص الموجودات الى قيمة الموجودات حتى يستقيم المعنى فنياً، وبالمطبع الايضاح والتفسير الذي قدمه المقرر فيما يتعلق بأن تزن هذه المؤسسة جميع التزامات وحقوق الجهات التي تنتظم اليها وتستوعبها في رأيي ايضاح كافٍ، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الحاج محمد علي بدير.



السيد محمد علي بدير: معالي الرئيس، الحقيقة إذا أخذنا بالألفاظ أتفق مع الدكتور أن تتناقل الموجودات، والمفروض أن تحصل كراسيها صالي الموجودات على الديون لكن إذا أخذنا المادة (٢٤) لي (ج) نقول ما يلي: -

ج - تعتبر السلطة الخلف القانوني والواقعي لجهات المؤسسات والميكنات والبلديات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وبمدها استيفاء اجراءات تبقى صلاحيتها الى السلطة وتغطيها المهام والأعمال وتنقل الى السلطة جميع الحقوق والالتزامات التي كانت تملكها تلك الجهات والمؤسسات والميكنات والبلديات وتحقيقاً لذلك يلتزم السلطة عندئذ

بتنفيذ العقود والاتفاقيات التي كانت تلك الجهات والمؤسسات والبلديات... الخ. فهنا جميع العقود تنتقل اتوماتيكياً الى السلطة الجديدة، المفروض عندما تنتقل والحكومة تجد قيمة الموجودات فرضاً عشرة ملايين دينار شيء طبيعي اعتقد انه ينزل منها المسؤوليات التي تترتب على السلطة فرضاً ستة ملايين والآن الرصيد اربعة ملايين فإذا وضع هناك صافي قيمة الموجودات اعتقد يستقيم الموضوع وشكراً. معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاء. السيد سلمان القضاء: شكراً معالي الرئيس، في الواقع يبدو لي أن معالي الدكتور خليل ينظر الى الموضوع كنظرته الى شركة أو موضوع خاص. وفي الواقع ان هذه سلطة حكومية تترت فعلاً المؤسسات التي ستتدمج فيها من حقوق وواجبات وتكون خلف واقعي وقانوني أما قضية أن نقدر قيمة هذه الأموال التي تركت هذه الدوائر وأصبحت ملكاً للسلطة فلا أتصور أن ذلك ضروري لأن الأصل أن المؤسسات الحكومية أو هذه السلطة لا تنشأ الربح، مع أن هذا القانون ينطوي على أن الدولة تؤمن ربحاً معقولاً لهذه السلطة، لذلك أقول أن النص كافٍ ولا ضرورة للدخول فيما تتطلبه أنظمة الشركات وخلاف ذلك، فأنا أؤيد النص كما هو، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عمر عبدالله. السيد عمر عبدالله: الحقيقة أنا كنت أقترح إلغاء المادة ككل،

أولاً: السلطة جهاز حكومي لا تختلف عن أي وزارة أخرى كوزارة الأشغال العامة أو غيرها.

ثانياً: صعب تحديد رأس مال السلطة وثالثاً: المشاريع وأنا لا أستبعد أن يتحقق أي ربح، المشاريع على الأقل مشاريع الري تحلل تحليل اقتصادي وتحليل مالي وفي غالب الأحيان



في الواقع الذي أريد قوله ذهب اليه معالي عمر النابلسي وهو صعب شطب المادة، لأنه يوجد عندنا المادة (٢٣) التي تنص على الأرباح لذلك دمج المادة (١٥، ١٦) أو كما جاء باقتراح الأخ عمر النابلسي، لذلك أنفي عليه. معالي رئيس المجلس: السيد أنيس المشر. السيد أنيس المشر: معالي الرئيس، التوجه في هذا القانون يظهر من ناحية مالية أن تعمل هذه المؤسسة وكأنها شركة أن يكون لها رأس مال وحسابات ربح وخسارة، وأعتقد أن هذا التوجه صحيح وجيد، وأرى أن تبقى هذه المادة كما هي وأن تعمل المؤسسة بربح وخسارة، لأن هذا يوضح وينشط لها أعمالها في المستقبل، وشكراً.

السيد المقرر: فقط توضيح ياسيدي، الواقع، أولاً رد على الأستاذ عمر، السلطة هي مؤسسة مستقلة وذات استقلال مالي وإداري وليست جهة حكومية. وجود في المشروع فكرة رأس المال وفكرة الموارد، الحقيقة ان كالة الجهات الدولية التي تتعاقد تشتت أن يكون لهايات التمويل المتعاقد لديها ذات أصول رأس مالي

التحليل المالي الذي يكون مثلاً بيع مياه الري بسعر معين وتقرر الحكومة تخفيضه لأنها تلاتي ليس ممكن عملياً أن تنقاضي هذا الثمن، وتكتفي في الأرباح للحكومة كحكومة يعني ليس أرباح مادية صرف التي تدخل في موازنة السلطة، لهذه الأسباب أقترح إلغاء هذه المادة لأنه لا يتحقق ربح، وربما في بعض مشاريع مياه الشرب تنقاضي أجور تعرفه معينة لسداد رأس مال، كلفة هذا المشروع مع الاحتفاظ ببعض الاحتياطي لاسترداد المشروع، أما مشاريع أخرى صعب جداً كسلطة أن تتعامل في الربح أو الخسارة إلا على أساس مشاريع مستقلة كل مشروع عن الآخر ولا أعتقد بالأمكان تحقيق أي ربح أو وضع رأس مال إلا لمشاريع جائر مياه الشرب أو المجاري لتغطية الكلفة واستبدال المشاريع أما بشكل خاص مشاريع الري لا أعتقد أنه بالأمكان تحقيق ربح مادي حتى نقول ربنا نسبة كذا لنحتفظ بها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عمر النابلسي. السيد عمر النابلسي: شكراً معالي الرئيس، سيدي لا أعتقد أنني أقر الأستاذ عمر عبدالله شطب هذه المادة، ولكن في ظني أن نتلافى الصعوبات التي أشار اليها الدكتور خليل السالم بأن يكون مطلع هذه المادة نقول تتكون موجودات أو أموال السلطة من الآتي وتدمج المادتين السادسة عشر والخامسة عشر في نفس المادة بحيث تكون أ، ب، ج، د ثم نستمر في تعداد موارد المال للسلطة باعتبارها من ضمن موجوداتها، فعندها نكون قد قررنا للسلطة موجودات وأموال دون أن تدخل في الصعوبات المتعلقة برأس المال وكونه يعتبر من المطلوبات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد ممدوح أبو حسان. السيد ممدوح أبو حسان: شكراً معالي الرئيس،

هكذا صبه الأصول

ثابته تتعاقد معها ابتداءً وذات موجودات أو موارد كما تسمونها، هذه المادة الفكرة كما ذكر الاستاذ أنيس أن نبقى هذه السلطة رأس مال ثابت يمثل هو الضمانة للممولين والمقترضين وأيضاً لها موارد تنفق على مشاريعها فلذلك الإبقاء على هذه المادة التي هي موجودة في القوانين الأخرى التي تحمل عملها والقوانين الأخرى أيضاً كان التنسيق مع الجهات الممولة والجهات المقرضة هو هذا أسلوب التعاون في القروض الدولية.

معالي رئيس المجلس: الآن عندي اقتراحين، اقتراح بالدمج واقتراح بالتعديل الذي قاله الدكتور خليل السالم والذي نرى عليه الحاج محمد علي بدور التي هي صافي القيمة في (ب) فأطرح أولاً الاقتراح بالتعديل على المجلس الكريم بدمج المادتين (١٥، ١٦)، من يوافق على دمج المادتين؟

التعديل الذي تقدم به الدكتور خليل السالم ونرى عليه الحاج محمد علي بدور يميل (ب) تبدأ بصافي قيمة الموجودات، الحاج محمد علي بدور أضاف لها صافي قيمة الموجودات، من يوافق على هذا التعديل؟ عد الأصوات.

السيد الأمين العام: ١٧ من ٥٠.

معالي رئيس المجلس: وتبقى كما هي، المادة التالية.

السيد المقرر: المادة ١٦ - تتكون الموارد المالية للسلطة من المصادر التالية: -

- أ - الأموال المتأتية لها من أمان المياه ومن الرسوم والاشتراكات والتأمينات وسائر العوائد التي تستوفيها السلطة عن خدماتها.
- ب - بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها السلطة ومشاريع الاستثمار التي تقيمها.
- ج - الهبات والإعانات والقروض التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء الموافقة على قبولها.
- د - الدخل المتأتي للسلطة من أي مصدر آخر.

يتعلق بأعمالها.

معالي رئيس المجلس: الحاج محمد علي بدور. السيد محمد علي بدور: سيدي من (أ) شطب كلمة التأمينات لأن التأمينات أمانة وليست موارد فقط.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على شطب كلمة التأمينات؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: تشطب، الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، في المادة (١٥) وفي الفقرة (د) منها، الهبات والإعانات المالية التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء الموافقة على قبولها، ومن ثم أيضاً (ج) في المادة (١٦) الهبات والإعانات والقروض التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء الموافقة على قبولها، الفقرة الأولى يقرر المجلس قبولها وإضافتها إلى رأس المال، هنا يقرر مجلس الوزراء فقط قبولها، أقترح شطب هذه الفقرة ما دامت القضية تتصل بالهبات والإعانات ولكن لا أرى معنى كلمة القروض لأن (ج) الهبات والإعانات، يستحسن أن تكون جميعها إضافة إلى رأس المال بقرار من مجلس الوزراء، أما أن تعتبر من الموارد المالية المتكررة فهذا لا أراه مناسباً وأرى أن يحتفظ بنص (د) أما (ج).

فلا ضرورة لها، وأعتز على كلمة القروض، القروض ليست موارد مالية، ولا يمكن أن نسميها موارد، هي قروض التزام على السلطة أن تفي بها في مواعيد المستقبل، الموارد التي نستعملها كمصادر القروض عادة لا تستخدم بهذا المعنى وأرجو الأبتعاد عنها.

معالي رئيس المجلس: السيد أمين شقير. السيد أمين شقير: كان المشرع أراد في التمييز بين المادتين (١٥، ١٦) أن يشير إلى مرحلتين في قبول الهبات والإعانات ومصيرها، ففي

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: المادة (١٥) تتعلق في رأس المال، المادة (١٦) تتعلق في الموارد ويوجد فارق بين التاحيتين إذا أخذنا قرض ولم نضع واردات، أرجو تبيان أين أضعه؟ أين؟ يمكن الذي أقترح أن هذا لا يجوز واردات يقول لي أين أضع القرض؟ عندما يأتي سندات أو.... الخ لهذه الموازنة ونحن الآن نريد وضع موازنة للسلطة سلطة المصادر أو سلطة المياه كمجلس إدارة وجاءني قرض عشرة ملايين دينار أريد أن اتفق وأعمل له تسديد كسنوات، يمكن الذي أقترح أن لا يكون موارد كيف أضعه في الموازنة؟ حتى أفهم كيف أشتغل فقط.

معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، يذكر دولته أننا في اللجنة المالية والأدارية كنا نعتز في كل عام على إيراد الدين الداخلي كإيرادات وعلى إيراد القروض كإيرادات وكنا نقول بأن هذه ليست إيرادات ويجب أن تعرف تحت الخط أو في الباب الثاني أو في الباب الثالث الذي لا يقال عنه أنه إيرادات، في الميزانية ميزانية المؤسسة الجديدة سيوضع القرض في جانب المطلوبات كما هو رأس المال تحت رأس المال يكتب القروض مقابلها يحدث موجودات جديدة، يعني مشروع السط الذي صرفنا عليه عشرين مليون بقرض من البنك الدولي يصبح من موجودات المؤسسة، موجودات المؤسسة ستغطي جميع المطلوبات بما فيه القروض ولذلك أرجو أن لا يثنى من هذه النقطة، ولكن التعريف الذي يليه من الناحية القانونية أن القروض ليست مورد مطلقاً هي التزام ولي مرحلة ما تقابل موجودات ويجب أن نفي هذه القروض وتزال من باب المطلوبات فقط وتبقى الموجودات، وشكراً.

المرحلة الأولى تقبل كمورد الهبة وهي كما أشارت إليه المادة (١٦)، وفي مرحلة تليها تتحول هذه الموارد أو هذا المورد إلى رأس مال بقرار من مجلس الوزراء بعد أن تم القبول بقرار من مجلس الوزراء أنا في رأيي هذه المرحلة ليست ضرورية ويمكن الاستغناء عن الفقرة المشار إليها في المادة (١٦) أما قضية القروض اعتبارها موارد للسلطة فأعتقد أن هذا فيه خطأ ففي كبير لا يجوز أن تقع فيه، المورد هو المورد الثابت، المورد الذي يدخل ولا تنزع على الحصول عليه أما أن نتدارك احتياجاتنا للقروض سواء من البنوك أو من جهات أجنبية أو من أفراد أو أي جهة أخرى، هذا دين يتحقق أدائه في موعد معين ولذلك لا يعتبر مورد، شكراً.

معالي رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء. دولة رئيس الوزراء: عفواً يمكن أننا انتهت قليلاً في النقاش، يعني قانون الموازنة العامة يوجد عندنا واردات اسمه قروض وعندنا بالانفاق اسمه تسديد قروض، وكيف تريد أن تعدد القروض؟ هبات؟ القروض هي واردات، قانون الموازنة العامة القرض هو قروض وفوائد، فأردت هذا حتى لا نطول في النقاش على أمر بدوي.

معالي رئيس المجلس: الحاج محمد علي بدور. السيد محمد علي بدور: معالي الرئيس،

الحقيقة أنا أثني على رأي الدكتور السالم بشطب (ج) من المادة (١٦)، أولاً لأنها وردت في المادة (١٥) وقيل إذا وافق عليها مجلس الوزراء وتحول إلى رأس مال فلا مجال لبقائها في المادة (١٦) وأما القروض فإنها واردة في مواد أخرى فما بعد ومن هنا لا وجود لها ليست مورداً ولكنها طبعاً واردة من الدعم أو للصرف.

هكذا منه القول



في موضوع القروض، فالهبات الأولى غير الهبات الثانية، فالأولى لرأس المال والثانية للموارد والايروادات التي كانت ترد للمؤسسة، وبالتالي لا بد من ايراد العبارتين في المادتين واحد لأن الأصل لأي هبة في الملكية يجب أن يوافق عليها مجلس الوزراء، الأمر الثاني وهو ما يتعلق بموضوع القروض فالقروض تؤخذ عادة لتغطية بعض النفقات التي تطرأ فكيف يمكن أن تسجل في باب المصروفات قروض لا تسجلها في باب الواردات وعلى ذلك دأبت الموازنة العامة، وأي مورد أي قرض نأخذ من أجل غايات إنفاق ولذلك كل واردات يجب أن يقابلها مصروفات بالأصل، فكيف نضع مصروفات، فأقترح بقاء النص لأنه ليس فيه أي خلل فني وأنا لا أستطيع أن أباري الدكتور خليل في الأمور المالية من الناحية الفنية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد أنيس المعشر. السيد أنيس المعشر: أنا أعتقد أن المقصود في المادة هو مصادر تمويل السلطة فأنا أنفي على ما قاله السيد أبو حسان، إذا غزينا الموارد التي هي دخل بالفعل ولا يجوز أن تكون القروض موارد

معالي رئيس المجلس: السيد عز الدين، أنا مسجل الأساء جميعها. السيد عز الدين التميمي: في الفقرة (ب) السطر الثاني (ومشاريع الاستثمار التي تقيمها)، أعتقد من الأصح (وربع مشاريع الاستثمار). معالي رئيس المجلس: السيد عيده. السيد عيده المطلق: شكراً معالي الرئيس، أنفي مرة ثالثة على اقتراح الدكتور خليل بشطب القروض من الفقرة (ج)، أما بالنسبة للفقرة (د) الدخل المتأتي للسلطة من أي مصدر أقترح إبقائها كما وردت من الحكومة وعدم الموافقة على شرط (من أي مصدر آخر يتعلق بأعماله) الذي أقترحه اللجنة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد ممدوح أبو حسان. السيد ممدوح أبو حسان: شكراً معالي الرئيس، الواقع ليس عندي أي تحفظ على بقاء القروض كمصادر للتمويل، لكن أقترح المادة (١٦) أن يكون مطلعها (تتكون مصادر تمويل المؤسسة) لا تحمل مشكلة تتكون مصادر تمويل المؤسسة مما يلي: -

أ - الأموال المتأتية.... الخ هذه تحمل مشكلة وتبقى القروض كما وردت وكسل شيء على مكانه.

معالي رئيس المجلس: السيد سعيد بينو. السيد سعيد بينو: الحقيقة لغايات الترتيب أقترح استبدال رقمين بحيث أن المادة (١٦) تأتي قبل المادة (١٥) أولاً نذكر الموارد، ثم ما هي الجزء من الموارد التي نعتبرها رأس المال، ثم الفقرة (د) من المادة (١٦) أقترح شطب (يتعلق بأعمالها)، الاكتفاء بالدخل المتأتي للسلطة من أي مصدر آخر وشطب كلمة (يتعلق بأعمالها). معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاء. السيد سلمان القضاء: شكراً، الواقع أن دولة الرئيس أوضح أيضاً كافياً



إذا وضعناها مصادر التمويل أو تتكون من المصادر المالية للسلطة، نستطيع أيضاً أن نبقى على التأمينات لأنها تصبح مصادر تمويل أيضاً وتبقى المادة كما هي بدون تغيير فأنا أنفي على اقتراح السيد أبو حسان على أن تبقى المادة بكاملها كما هي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد علي أبو اربيعه. السيد علي أبو اربيعه: معالي الرئيس، أعتقد أنه بعد شطب كلمة (التأمينات) من هذه المادة أصبحت المادة مستقيمة وأرجو وقف النقاش والتصويت عليها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لدينا الآن عدة اقتراحات أولها تتكون مصادر تمويل السلطة، من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده؟ في صدر المادة.

السيد الأمين العام: ٣٠ من ٥٠. معالي رئيس المجلس: وتعديل، وأعتقد هذه خلفت من الموضوع، بقي عندي اقتراح بشطب كلمة (يتعلق بأعمالها) في الفقرة (د)، الدخل المتأتي للسلطة من أي مصدر آخر والترقب هنا بدون كلمة (يتعلق بأعمالها)، من يوافق على

الشطب يرفع يده؟

السيد الأمين العام: ٣٨ من ٥٠. معالي رئيس المجلس: وشطب، تفضل، أنت تكلمت لشطبها، دولة الرئيس. دولة رئيس الوزراء: مع التعديل الذي أقر من الأستاذ أنيس تعود التأمينات كتمويل. معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إعادتها كتمويل؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: وتعاد كلمة التأمين بعد كلمة الرسوم والأشتراكات. الدكتور ممدوح.

الدكتور ممدوح العبادي: شطب كلمة ويتعلق بأعمالها في المادة (٢٤) توضيح فقط صنع وإنتاج اللوازم التي تحتاجها السلطة، هل يوجد سلطة تصنع وتعمل أشغال يعني.

معالي رئيس المجلس: يغطيها كلمة أي مصدر آخر، المادة ككل موافقين عليها؟ الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة ١٧.

السيد المقرر: المادة (١٧)

تعتبر أموال السلطة أموالاً أميرية وتحصل بمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال الأميركية المعمول به، وتحقيقاً لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميركية المنصوص عليها في القانون المذكور. معالي رئيس المجلس: ماضي المادة ١٨.

السيد المقرر: المادة (١٨)

أ - للسلطة أن تودع أموالها بقرار من المجلس في بنك أو أكثر من البنوك المرخصة في المملكة. ب - تنظم الشؤون المالية للسلطة بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون وإلى أن يتم إصداره تنظم تلك الشؤون بموجب تعليمات يصدرها المجلس. على أن يصدر هذا النظام خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

لجنة العمل

معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.
الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس،
أقترح أن يضاف شركه ماليه، في بنك أو
شركة مالية أو أكثر من البنوك المرخصة أو
الشركات المالية.

معالي الرئيس دعني أكمل، الحقيقة أن الجهاز
المصري قد دخلت فيه شركات مالية لما دور في
التمويل ويجب أن يكون لديها أيضاً القدرة على
استقبال ودائع من سلطة المياه ولعلم المجلس هذه
الشركات المالية هي التي تعاقدت مع السلطة على
تأمين القروض لما يبلغ (٦,٠٠٠,٠٠٠) ستة
ملايين دينار وسيقوم هذا العقد بعد اسبوع بعد
أن يوافق دولة الرئيس ومجلس الوزراء على
الشروط، الشركات المالية لم تكن في قوانين
الدولة، وأن الألوان أن تؤخذ بعين الاعتبار، إلا
إذا عرفنا في مكان آخر أن البنوك تشمل
الشركات المالية.

معالي رئيس المجلس: السيد عطالله
الكباريتي، السيد سلمان اورتيمه.

السيد سلمان اورتيمه: معالي الرئيس،
النص بالقانون صريح للبنوك وليس
للشركات المصرفية، هذه الشركات تأخذ نقود
من البنك المركزي بفائدة ٢,٥٪/٢٥
لمحلات أخرى بفائدة ٨٪/٨ القانون نص على
موضوع البنوك وليس الشركات المصرفية،
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور ممدوح العبادي.

الدكتور ممدوح العبادي: الحقيقة في بعض
القوانين الأخرى في الشركات فيه نص على
البنك المركزي بالتحديد، لا أدري الصحيح
لماذا لا يكون البنك المركزي بالتحديد ما هو
الفرق لأنني أنا قرأت في بعض القوانين انه في
بنك مركزي بالتحديد، هل يفضل البنك
المركزي، أو البنوك الأخرى لا أدري حسب

ما يراه سعادة المقرر؟

معالي رئيس المجلس: تحيلك للمقرر فيما بعد،
سؤال خارج الموضوع، الآن عندي اقتراح
واحد نني عليه وهو، في بنك أو شركة مالية،
من يوافق على إضافة شركة مالية؟ وعد
الأصوات.

السيد الأمين العام: ١٨ من ٤٩.

معالي رئيس المجلس: النص كما هو، عندك
شيء، أستاذ عمر بالنسبة للمادة، الأستاذ عمر
النابلسي.

السيد عمر النابلسي: معالي الرئيس،
ولو أن مثل هذا النص موجود في معظم
الأنظمة ولكن برأيي أنه لا لزوم له وأقترح
شطب هذه الفقرة برمتها والاكتفاء بالقواعد
العامة، حيث يجوز لكل مؤسسة أن تودع أموالها
في البنوك.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: إذا أبقينا على القواعد العامة
تذهب فلوسه الى وزارة المالية.

معالي رئيس المجلس: المادة ككل موافق عليها
المجلس الكريم؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة ١٩.

السيد المقرر: المادة (١٩)

تنظم حسابات السلطة وسجلاتها طبقاً للأصول
الحاسبية المعتمدة وتصدق من قبل مدققي
حسابات قانونيين يعينهم المجلس ويحدد
أنصاهم، ومجلس الوزراء تكليف ديوان
الحاسبة بتدقيق حسابات السلطة.

معالي رئيس المجلس: المادة (٢٠) السيد أمين
شقيير.

السيد أمين شقيير: هل لمجلس الوزراء بموجب
هذا النص حق في تكليف ديوان الحاسبة
بالإضافة الى المدققين أو بدلاً عنهم؟

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: بالإضافة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم؟ السيد عيده.

السيد عيده المطلق: معالي الرئيس،

إن نص المادة ومجلس الوزراء تكليف
ديوان الحاسبة يبقى أمر التكليف جوازياً
وأعتقد في مثل هذه المؤسسة من المفروض كونها
مؤسسة عامة أن تخضع لتدقيق ديوان الحاسبة.

معالي رئيس المجلس: أنت اقترحت أنه وعلى
مجلس الوزراء، المادة ككل؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة (٢٠).

السيد المقرر: المادة (٢٠) كما وردت من
الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها
اللجنة:

المادة (٢٠) - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء
وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك
المركزي أن تصدر سندات الدين أو أسناد
القرض أو غيرها من الأسناد وفقاً للقوانين
المعمول بها، ويحدد مجلس الوزراء شروط تلك
السندات وأسعار فوائدها.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة أن التشريع
الأردني قد تحدث عن سندات القرض أو أسناد
القرض وسندات القرض هي السندات التي
تصدرها المؤسسات العامة وأسناد القرض هي
الاسناد التي تصدرها المؤسسات العامة أو
الشركات المساهمة، لكن سندات الدين لم ترد
في التشريع لذلك أوتر أن نشطب كلمة سندات
الدين، أن تصدر اسناد القرض أو غيرها
مكتوب أو غيرها، فلماذا ندخل اصطلاحاً ليس
مطبوعاً في التشريع الأردني، السندات الأخرى
سندات الدين العام، وأخشى أن يخلط بين
سندات الدين العام والسندات المقصودة بهذه
المادة، النقطة الثانية من أهم الأمور التي يجب أن

تلتفت إليها، إن فوائد هذه الاسناد يجب أن
تعفى من ضريبة الدخل على غرار ما فعلنا في
سندات الشركات الصناعية المساهمة العامة،
أود أن أضيف على أن تعفى هذه الفوائد من
ضريبة الدخل عليه، بمعنى أن يكون هذا
التشجيع وارداً في صلب القانون مباشرة لثلا في
المستقبل نجد أنفسنا أمام عقبات في عملية
الاصدار وأوصي ان يقبل المجلس هذا التعديل
لأنه لخدمة المؤسسة ولخدمة تمويل المؤسسة.
معالي رئيس المجلس: السيد سلمان القضاء.
السيد سلمان القضاء: الواقع حسب ما اذكر أن
الفوائد معفاة في قانون ضريبة الدخل.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: يا سيدي سبق وأثيرت هذه
النقطة عندما ناقشنا موضوع الأقرض
الزراعي، بقانون الدين العام السندات الصادرة
عن الحكومة أو عن السلطات معفاة من ضريبة
الدخل ونحن نقول أو أسناد الدين أو غيرها من
الأسناد وفقاً للقوانين المعمول بها.

معالي رئيس المجلس: الحاج محمد علي بدير.

السيد محمد علي بدير: معالي الرئيس،
وارد هنساً في نفس المادة ويحدد مجلس
الوزراء شروط تلك السندات وأسعارها.

معالي رئيس المجلس: المادة ككل، هل يوافق
عليها المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (٢١) كما وردت من
الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها
اللجنة: -

المادة (٢١) - تتمتع السلطة بإعفاءات
والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر
الحكومية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة؟

تلكمنا صيد المحفل

الجميع: موافقون.
معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد المقرر: المادة (٢٢) كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ووافقت عليها اللجنة: -

المادة (٢٢) - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعفى أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو أهلية أو أي شخص معنوي أو طبيعي من الضرائب أو الرسوم أو تكاليف الانشاء والتمديد والمساهمة في كلفة المشروع والأمان والأجور وبدل الانتفاع التي تتحقق أو تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون.
معالي رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.
الدكتور خليل السالم: كلمة الضرائب أعلن أن

اللجنة قد طلبت حذفها، فيه ضرائب هنا، لا تعفى من الرسوم أو تكاليف الانشاء - أما الضرائب فهي غير واردة.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكرم على شطبها؟
الحاج فارس الصرايرة.
السيد فارس الصرايرة: شكرًا معالي الرئيس، أقترح إعفاء أماكن العبادة من هذه الرسوم والأجور إذا أمكن.
معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة للأثنين الذي يلي القادم وكل عام وأنتم بخير.
السيد الأمين العام: (٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة يوم الاثنين الذي يلي القادم الساعة العاشرة والنصف، ورفعت الجلسة.

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

يحيى الدروبي

سليمان عرار



بيان من المجلس الوطني الاستشاري

١٩٨٣/١١/٧

ان المجلس الوطني الاستشاري انطلاقاً من ايمانه الكامل بوحدة الأمة العربية ووحدة مصيرها، ومن احساسه العميق بمسؤوليته الكبيرة في هذه الظروف العصيبة، لا سيما تلك التي تلت الاجتياح الصهيوني للأرض اللبنانية، والتي انطلقت بتصعيد رهيب تآلبت قوى الصهيونية ومن ورائها الماطم الدولية من اجل تصفية الوجود الفلسطيني وثورته، ومنظمته وقواها المقاتلة، تمهيدا لتصفية القضية برمتها، فكان الثبات الفلسطيني واللبناني في وجه الغزوة الصهيونية في بيروت عنواناً للاباء العربي الذي يصلح أساساً لمتابعة الكفاح حتى النصر الأكيد.

غير أن أولئك الذين تركوا قوى المنظمة تواجه العدوان بجبروته تقاتل لوحدها فانسحبوا من وجه الغزاة، والذين ما زالوا منذ زمن يحاولون السيطرة على المنظمة وقواها وقرارها، باحتضارها أولاً ومن ثم ولا عجزوا، بتمزيقها اشتاتا متحاربة ينصرون هذا على ذلك مدمرين بذلك قوى المنظمة وقاعدتها الشرعية وبنيتها الديمقراطية من جهة، وفاتحين الأبواب واسعة لتقزم دورها وانتزاع الورقة الفلسطينية من المناضلين من أبناء فلسطين، لتكون بيدهم ورقة رخيصة للمساومة في اللعبة السياسية الدولية، من جهة ثانية.

أولئك الذين ملأوا الدنيا صراخاً وادعاءً بتبني قضية فلسطين، لم يجدوا وسيلة توصلهم الى أغراضهم التي تلتقي التقاء موضوعياً وكاملاً مع أغراض الصهيونية ومن يقف خلفهم من قوى امبريالية معتدية. لم يجدوا وسيلة أفضل من قسمة المنظمة واغراء من يستطيعون الهيمنة عليه، للمقاتلة الذين رفض هيمنتهم وتسلبهم

وسياسة تقزيم المنظمة وانهاء دورها. فكانت سلسلة المناورات المعروفة، والتي انتهت بالقتال الدموي في شوارع دمشق وفي البقاع، والآن في طرابلس ونجيات الفلسطينيين المحيطة بطرابلس.

أيها الشعب الأبي،

ان هذه الحرب الطاحنة التي يشنها النظام السوري والنظام الليبي مستعملاً عناصر من بين الفلسطينيين لقتال المنظمة واسقاطها والاستيلاء على الشرعية العربية الدولية التي بناها نضال أبناء فلسطين تحت رايتهما، إنما هو تصفية للثورة الفلسطينية والى الأبد. بتحويل المقاتلين الثوار على الصهيونية ودولتها الى عملاء مأجورين يقتلون أبناء شعبهم بدم بارد ويدمرون قضية دون أن يهتز لهم جفن.

ان المجلس الوطني الاستشاري والذي ما زالت ثقته بالأمة العربية وأبنائها الميامين قوية راسخة، ليدعو المواطنين العرب في كل أرجاء العالم الى شجب العدوان على منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الشرعية التي تمثلها، وعلى شعب فلسطين من سكان المخيمات وشعب طرابلس العربي اللبناني، شجباً حاسماً وادانة كل من يشترك فيه وكل من يسنده ويشجعه ويعاونه ويمدده بالمال والسلاح، ولا سيما النظاميين في دمشق وطرابلس. وان يعبروا عن موقفهم الحازم بكل وسيلة متاحة لهم وان يطالبوا الدول العربية الأخرى الى ممارسة الضغط الشديد على هذين النظامين وعلى أنصارهم من الفلسطينيين لأن يوقفوا العدوان وأن يرفضوا الاعتراف بأي نتيجة تترتب على العدوان لصالحهم، وأن يعلنوا تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية بصيغتها الشرعية، وليس بأي صيغة تقيمه الحزب والبنادق.

كما يدعو المقاتلين الشرفاء من أبناء فلسطين

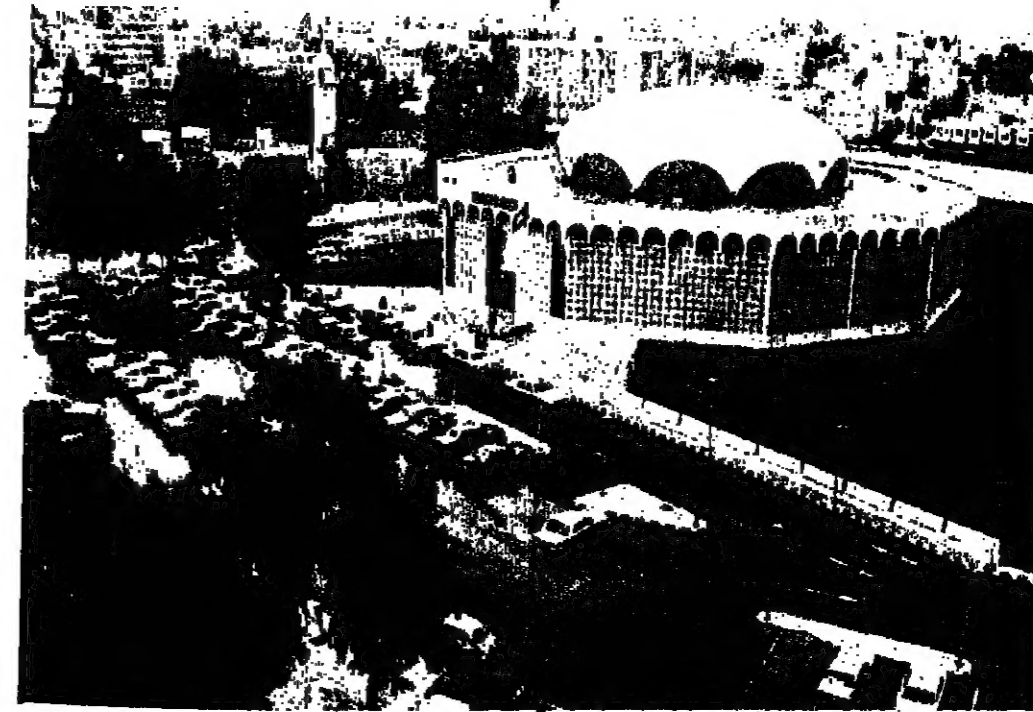
هكذا صيغ القول

القتالية ورفع الأيدي الآتية عن التلاعب بمصير شعبيهم وقضيتهم.

ان المجلس ليعبر عن ضمير هذه الأمة اذ يتطلع الى أعلى مستويات التحرك الجماهيري المسؤول في كل ارجاء الوطن العربي.

المجلس الوطني الاستشاري

الى الامتناع عن المشاركة في هذه الحرب والمؤامرة التي يثيرها نظاما دمشق وطرابلس، وان يحتكموا الى ضمائرهم وإلى عقولهم وإلى الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يكرس حركتهم حركة تحريرية صادقة وفي ظل الديمقراطية، للعودة بمنظمتهم الى وحدتها واستعادة قدرتها



١ - أعد وبوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه: أمين عام المجلس الوطني الاستشاري: السيد يحيى الدزوي.

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والإشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان نصري الشايله وعضان التجديدي.

مكتبة جامعة الكويت